جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

# دور مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات – دراسة ميدانية

# The Role of Boards of Directors of the Jordanian Public Listed Companies to Mitigate Earnings Management Practices

إعداد الطالب

طارق محمد فلاح السرحان

إشراف

الدكتور سيف عبيد الشبيل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في

جامعة آل البيت – الأردن

٢٠١٥ م



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# تفويض

أنا الطالب طارق محمد السرحان، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

**التوقيع:**

**التاريخ:**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

**أنا الطالب: طارق محمد السرحان** **الرقم الجامعي: (١٢٢٠٥٠٤٠٢٨)**

**التخصص: محاسبة** **الكلية: إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: " دور مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات – دراسة ميدانية"، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ / /٢٠١٥



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**قرار لجنة المناقشة**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**جامعة آل البيت**

**كلية إدارة المال والأعمال**

**قسم المحاسبة**

**دور مجالس الإدارة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في التقليل من التلاعب في إرباح الشركات – دراسة ميدانية**

**إعـداد**

**طارق محمد فلاح السرحان**

**قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة**

**قسم المحاسبة \ كلية إدارة المال والأعمال \ جامعة آل البيت**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

**١. الدكتور سيف عبيد الشبيل مشرفاً ورئيساً .....**

**٢. الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحلة عضواً داخلياً.....**

**٣. الدكتور عودة أحمد بني أحمد عضواً داخلياً.....**

**٤. الدكتوره عبير فوزي خوري عضواً خارجياً.....**

**تاريخ مناقشة الرسالة: \ \ ٢٠١٥ م**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الإهـــــداء

إلى روح والدي .....سائلا" المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويجعل

مثواه الجنة

إلى والدتي الغالية.....التي تنير لي طريقي بدعواتها .....أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية

إلى أهلي جميعا"وأصدقائي وزملائي.....الذين آزروني من اجل تحقيق أمالي وطموحاتي

إلى كل من له حق علينا

أهدي إليهم هذا الجهد المتواضع



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# شكر وتقدير

من لا يشكر الناس .....لا يشكر الله.

الحمد لله والشكر لله أولاً وأخيراً على نعمه التي لا تعد ولا تحصى والصلاة والسلام على سيد الخلق، سيدنا محمد ﷺ. وأنه لمن دواعي السرور أن أكون من خريجي جامعة تحمل اسم آل البيت الكرام الأطهار جعلنا الله في زمرتهم...

من باب الاعتراف بالجميل ورد الفضل إلى أهله فإنه أجده من واجبي ولزاماً عليّ أن أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير، مشفوعة بالحب والإعجاب والعرفان بالجميل إلى الدكتور سيف عبيد الشبيل،استاذ المحاسبة المشارك ورئيس قسم المحاسبة الذي تفضل بالإشراف على رسالتي ،والذي أحاطني بالرعاية والتوجيه والإرشاد، وزودني بالمعرفة والمعلومة التي أحتاج إليها، فأنا مدين له، وله مني جزيل الشكر.

وأخيراً" ...اسأل الله العلي الكريم أن يتقبل هذا العمل خالصا" لوجهه الكريم ، ولروح والدي الطاهرة ،وأن يغفر زلتي ويقبل عثرتي ، فما كان فيه من صواب فمن الله وتوفيقه ، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان

**الباحث**

**طارق محمد السرحان**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة المحتويات

Contents


الملخص ..... ك
١-١ المقدمة: ..... ٢
١- ٢مشكلة الدراسة: ..... ٣
١-٣ أهمية الدراسة: ..... ٤
١-٤ أهداف الدراسة: ..... ٤
١-٥ فرضيات الدراسة : ..... ٤
١-٦ نموذج الدراسة : ..... ٥
١-٧ التعريفات الإجرائية: ..... ٧
١-٨ خطة الدراسة: ..... ٧
١-٩ الدراسات السابقة ..... ٧
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة ..... ١٩
٢-١ المبحث الأول: حوكمة الشركات ..... ٢٠
٢-١-١ المقدمة ..... ٢٠
٢ – ١ -٢ مفهوم حوكمة الشركات ..... ٢١
٢- ١ – ٣ أهمية حوكمة الشركات: ..... ٢١
٢- ١ – ٤ أهداف حوكمة الشركات: ..... ٢٣
٢- ١ – ٥ أسباب ظهور حوكمة الشركات: ..... ٢٣
٢-١ – ٦ مزايا تطبيق حوكمة الشركات: ..... ٢٤
٢-١-٧ الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات: ..... ٢٤
٢ – ١- ٨ حوكمة الشركات في البيئة الأردنية: ..... ٢٥
٢- ١ – ٩ مبادئ حوكمة الشركات ..... ٢٦
٢-٢ المبحث الثاني : مجلس الإدارة ..... ٢٩
٢-٢-١ المقدمة: ..... ٢٩
٢-٢-٢ مفهوم مجلس الإدارة: ..... ٢٩
٢-٢-٣ هيكل مجلس الإدارة: ..... ٢٩
٢-٢-٤ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة: ..... ٣١
٢-٣ المبحث الثالث : إدارة الأرباح ..... ٣٣
٢-٣-١ المقدمة: ..... ٣٣
٢-٣-٢ مفهوم إدارة الإرباح ..... ٣٤
٢-٣-٣ دوافع إدارة الأرباح ..... ٣٤




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٣-٤ الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح ..... ٣٦
٢-٣-٥ أدوات إدارة الأرباح ..... ٣٨
٢-٣-٦ طرق قياس إدارة الأرباح ..... ٣٩
٢-٣-٧ طرق الحد من ممارسة إدارة الأرباح ..... ٤٠
٢-٣-٨ طرق اكتشاف ممارسة إدارة الإرباح: ..... ٤١
٢-٣-٩ عناصر التلاعب في الإرباح: ..... ٤٢
الفصل الثالث منهجية الدراسة ..... ٤٣
٣-١ المقدمة: ..... ٤٤
٣-٢ منهجية الدراسة: ..... ٤٤
٣-٣ أسلوب جمع البيانات: ..... ٤٤
٣-٤ مجتمع وعينة الدراسة: ..... ٤٤
٣-٥ أداة الدراسة: ..... ٤٥
٣-٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة بالإجابة عن أسئلة الدراسة: ..... ٤٦
الفصل الرابع عرض البيانات واختبار الفرضيات ..... ٤٨
٤-١ وصف خصائص عينة الدراسة: ..... ٤٩
٤-٢ ثبات أداة الدراسة: ..... ٥١
٤-٣ عرض نتائج الدراسة الميدانية: ..... ٥٢
٤-٤ اختبار الفرضيات: ..... ٦٠
الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات ..... ٦٥
- أظهرت النتائج وجود دور لمجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية ..... ٦٦
- أظهرت النتائج وجود دور التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي ..... ٦٦
- أظهرت النتائج وجود دور مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي .... ٦٧
ملخص نتائج الدراسة: ..... ٦٩
التوصيات: ..... ٧٠
قائمة المصادر المراجع ..... ٧١
أولاً: المراجع العربية ..... ٧١
ثانياً: المراجع الأجنبية ..... ٧٦
الملاحق ..... ٧٩
Abstract ..... ٨٨



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١. | توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية | ٦٥ |
| ٢. | معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بمجالات الدراسة والأداة ككل | ٦٨ |
| ٣. | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل (ن=٢١٥) | ٦٩ |
| ٤. | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "فاعلية الرقابة الداخلية" والمجال ككل (ن=٢١٥) | ٧٠ |
| ٥. | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "التأهيل العلمي الخبرة العملية والدافع الأخلاقي " والمجال ككل (ن=٢١٥) | ٧٢ |
| ٦. | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "مهمة مدقق الحسابات الخارجي" والمجال ككل (ن=٢١٥) | ٧٣ |
| ٧. | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "الاستقلالية" والمجال ككل (ن=٢١٥) | ٧٥ |
| ٨. | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "لجنة المكافآت" والمجال ككل (ن=٢١٥) | ٧٧ |
| ٩. | نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور مجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات | ٧٩ |
| ١٠. | نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات | ٨٠ |
| ١١. | نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي للتقليل من التلاعب في أرباح الشركات | ٨١ |
| ١٢. | نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور استقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات | ٨٢ |
| ١٣. | نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن أثر لجنة المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات | ٨٣ |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١. | الاستبانة | ١٠١ |
| ٢. | قائمة بأسماء المحكمين | ١٠٨ |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**دور مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات – دراسة ميدانية**

**إعداد الطالب**
**طارق محمد فلاح السرحان**

**إشراف**
**الدكتور سيف عبيد الشبيل**
**٢٠١٥**

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة تكونت بصورتها النهائية من خمسة مجالات تمثلت ب: (تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات، التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات، تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي لتقليل من التلاعب في أرباح الشركات،استقلالية مجلس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات، لجنة المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات)، حيث استخدم الباحث مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة.

وتكونت عينة الدراسة من (٢١٥) من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، تم اختيارهم بطريقة عشوائية. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور لمجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات، حيث أنه تبين أن لكل من،(الرقابة الداخلية، والتأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي، وتسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي، واستقلالية مجالس الإدارة، بالإضافة إلى لجنة المكافآت) دور في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات، ووفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة العمل على قيام لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية بإعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل سنوي للمساهمة في التخفيض من التلاعب في الأرباح.

**الكلمات المفتاحية: مجلس الإدارة، الشركات المساهمة العامة، تخفيض التلاعب في الأرباح.**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

١-١ المقـدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١- ٣ أهمية الدراسة

١-٤ أهداف الدراسة

١-٥ فرضيات الدراسة

١-٦ مخطط الدراسة

١-٧ التعريفات الإجرائية



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

## الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### ١-١ المقدمة:

شـهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضـية انهيارات مالية وفضـائح إدارية في الشـركات الرائدة العملاقة في العديد من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا وروسيا كشركة انرون (Enorn) و شركة ورد كم (Worldcom)، مما أدى إلى تأثر اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها، وتكبد المساهمين فيها خسائر فادحة، ونسبت المسؤولية عن ذلك إلى الهيئات الإدارية في الشركات وإلى مجالس الإدارة فيها، وعزي ذلك إلى الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، وافتقار الشـفافية والوضـوح والدقة في البيانات المالية المعلنة مما جعل الأطراف ذات العلاقة ومن أبرزهم المستثمرون والمتعاملون في سوق الأوراق المالية غير قادرين على اتخاذ قراراتهم الرشيدة (المومني،٢٠٠٩).

إن المعلومات المحاسـبية الظاهرة في التقارير المالية من المفترض أن تكون المرآة التي تعكس الصـورة الحقيقية لنشـاطات وأعمال الشـركات لمدة زمنية محددة ليتسـنى من خلالها تقويم وضـع الشـركة والحكم على سـلامة أدائها المالي حتى تتمكن جميع الأطراف ذات العلاقة من مستثمرين ومقرضين حاليين ومستقبليين وجهات حكومية وغيرهم ،من اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يتعلق بالاسـتثمار والبيع والإقراض . وقد تتعرض هذه المعلومات إلى التلاعب والتحريف من قبل الإدارة، باستخدام طرائق و سياسات معينه استجابة لدوافع وضغوط كثيرة مما يؤدي في النهاية إلى تضليل مستخدمي هذه المعلومات (المشهداني والفتلاوي،٢٠١٢).

ولم يكن الأردن في معزل عما سبق من تغيرات إذ عانى الأردن من حالات نقص ثقة المستثمرين بعد إفلاس بنك البتراء في عام ١٩٩٠ الأمر الذي حد بالتشـريعات الأردنية وعلى أصـداء توالي الانهيارات في الشـركات العالمية إلى إصـدار العديد من القوانين والتشـريعات كقانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لعام ٢٠٠٢ والذي ألزم جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجنة تدقيق، بحيث تتألف من ثلاثة أعضـاء من مجلس إدارة الشـركة غير التنفيذيين(السـرطاوي وآخرون،٢٠١٣)، للحد من تصـرفات الإدارة الغير قانونية بحيث ينعكس إيجابا في تحسـين دور مجالس الإدارة قي تقليل التلا عب في الأر باح وتحسـين جودتها، ويظهر ذلك في القوائم المالية مما ينعكس إيجابا على صحة قرارات مستخدميها، لان مجلس الإدارة يمثل السلطة العليا التي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتولى ممارسة الإدارة الإستراتيجية من وضع وتحديد السياسات والخطط والأهداف التي تؤدي إلى تحسين أداء الشركة المالي والإداري وتحقيق الأرباح وتحسين جودتها.

### ١-٢ مشكلة الدراسة:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى حدوث ما يعرف بنظرية الوكالة إذ تعمل الإدارة دائماً في ما يحقق مصالح حملة الأسهم ، ومن أجل ضبط أداء إدارة المنشأة وتحقيق الشفافية، اهتمت التشريعات ذات الصلة بعمل المنشآت في معظم دول العالم ومنها الأردن بضرورة تشكيل مجالس إدارة تتصف بخصائص نوعية، تقوم بدور إشرافي فعال على عمل الإدارة، وبسبب زيادة التلاعب في صحة القوائم المالية التي يعتمد عليها مستخدميها مما يؤثر سلبا على دقه قراراتهم، والتي يجب أن تحتوي على معلومات صحيحة وعادلة لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجلة، والتي تقوم الإدارة بإعداد هذه المعلومات في إطار المعايير المحاسبية الدولية ، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي والبعد عن التحيز الشخصي ، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير لا تزال تعطي إدارة هذه الشركات مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة ، وقد تستغل من قبل المديرين في تحقيق الأهداف الشخصية، والتي تنعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية مما تضر بمصالح الأطراف ذات العلاقة ، وعلية تعتبر مجالس الإدارة الجهة المختصة بالمنع أو التقليل من التلاعب في الإرباح وبناء علية أتت هذه الدراسة لمعرفة دور مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب قي أرباح الشركات والتي ينبثق عنا التساؤلات الآتية :

**السؤال الرئيسي**: هل يوجد دور لمجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب قي أرباح الشركات؟

والذي ينبثق عنه التساؤلات الآتية

١. هل تعمل مجالس الإدارة على تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات؟
٢. هل تساهم مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات ؟
٣. هل يؤثر التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات؟
٤. هل تؤثر استقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. هل تؤثر لجنة المكافآت الصـــادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات؟

### ١-٣ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراســة في أنها تبحث في دور مجالس الإدارة في التخفيض والتقليل والحد من التلاعب في إرباح الشـركات المسـاهمة العامة الأردنية، الذي يؤثر بدورة على صـحة القوائم المالية التي يعتمد عليها مســتخدميها من مســتثمرين حاليين أو مســتقبليين والجهات الحكومية والمسـتخدمين الداخليين بالاضـافه لحملة الأسـهم حيث إن التقليل من التلاعب بإرباح الشـركات يؤدي إلى صـحة المعلومات المحاسـبية ودقة اتخاذ القرارات وتسـاعد هذه الدراسـة مسـتخدمي القوائم المالية في معرفة دور مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في الأرباح ومساعدة المدقق الخارجي والداخلي بإظهار القوائم المالية بعدالة.

### ١-٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراســة إلى معرفة دور مجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات من خلال معرفة:

١. دور مجالس الإدارة في تعزيز وتفعيل دور الرقابة الداخلية لتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.
٢. دور مجالس الإدارة في تســهيل مهمة مدقق الحســابات الخارجي لتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.
٣. دور التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضــاء مجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.
٤. دور استقلالية مجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.
٥. دور لجنـة المكـافـآت الصـــادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعـب في أربـاح الشركات

### ١-٥ فرضيات الدراسة :

من خلال التساؤلات في مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي :

**الفرضية الرئيسية**: لا يوجد دور لمجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب في إرباح الشركات.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**HO١،** لا تعمل مجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.

**HO١٢:** لا يوجد دور للتأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضـــاء مجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.

**HO١٣:** لا تعمل مجالس الإدارة على تســـهيل مهمة مدقق الحســـابات الخارجي للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.

**HO١٤:** لا يوجد دور لاستقلالية مجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.

**HO١٥:** لا يوجد دور للجنة المكافآت الصـــادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات

## ١-٦ نموذج الدراسة :

لتحقيق غرض الدراســة والوصــول إلى أهدافها المحددة في التعرف على ما إذا كانت هناك آثار في النتائج بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فقد قام الباحث بتصـميم نموذج للدراسـة يبين علاقة هذه المتغيرات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

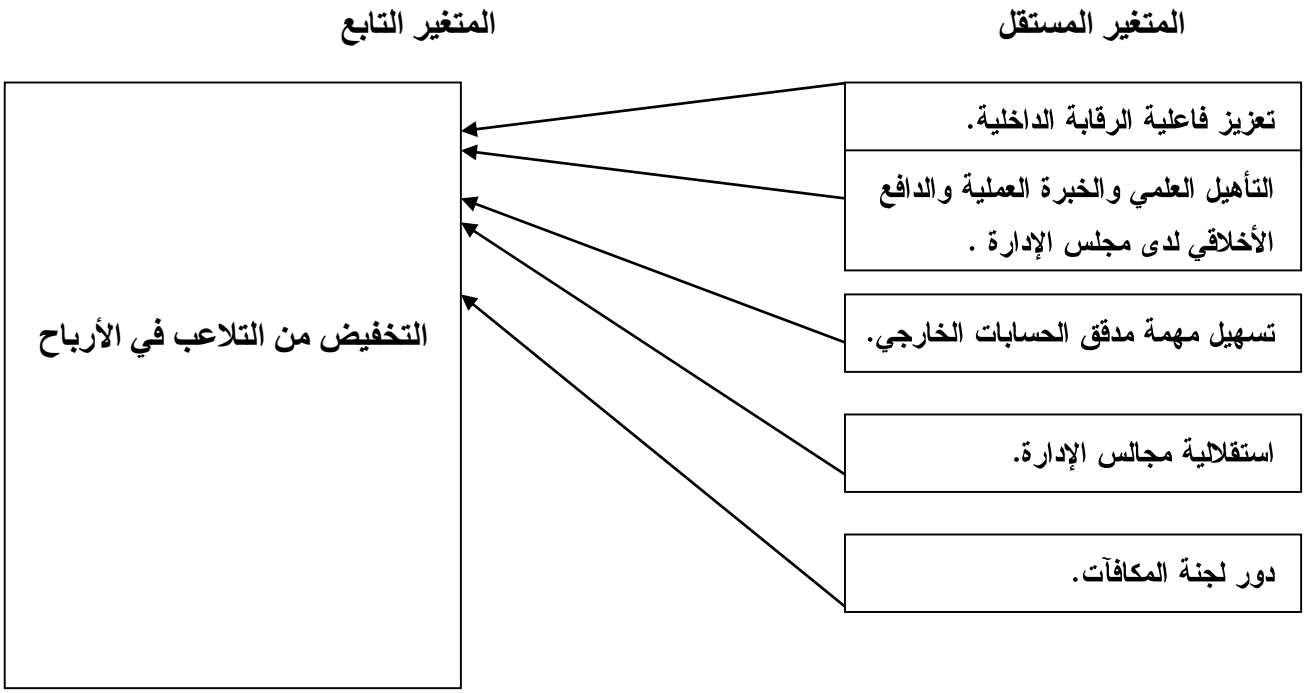


المصدر: إعداد الباحث



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### ١-٧ التعريفات الإجرائية:

**مجالس الإدارة :** هو المجلس الذي يسير أمور الشركة بناءا على تفويض من الجمعية العامة وهو المسؤول في النهاية عن أعمال الشركة ولو قام بتشكيل لجان تدقيق او تفويض جهات وأفراد في القيام ببعض أعماله (لطفي،٢٠١٠).

**التلاعب في الإرباح:** هو عبارة عن العبث والتلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق في الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجيه نحو مكاسب ثابتة( Michael, ٢٠١١ ).

### ١-٨ خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، الفصل الأول اشتمل على المقدمة، ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، أما الفصل الثاني فقد تكون من الإطار النظري والدراسات السابقة، وقد تناول الفصل الثالث منهجية الدراسة لهذه الدراسة، واشتمل الفصل الرابع على تحليل البيانات واختبار الفرضيات، أما الفصل الأخير وهو الفصل الخامس فقد تناول مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات.

### ١-٩ الدراسات السابقة

**أولا: الدراسات العربية:**

**١. دراسة فريد ( ٢٠١٤)، بعنوان: دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF٢٥٠.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، والإفصاح والرقابة في الحد من ممار سات المحا سبة الإبداعية، وذلك من خلال إ سقاط الدرا سة النظرية على عينة مكونة (٥٠) شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤ شر SBF٢٥٠ خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠٠٩م، بحيث تم قياس ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال تقدير قيمة المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج ١٩٩٥ "،"jones المعدل، كما تم قياس جودة ركائز الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة لنفس العينة المدروسة، باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية " "Dummy Variables" ، ومن ثم اختبار نموذج ا لدراسة المقترح من طرف الباحثة ليعكس الدور الذي تلعبه ركائز شركات العينة المدرو سة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتوصلت الدراسة إلى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، في حين عدم تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقاة في الحد من تلك الممارسات، ويرجع ذلك لعدم الفصل بعدد معتبر من شركات العينة المدروسة ين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

٢. مطر والنعيمات( ٢٠١٤)، بعنوان: **مدى استجابة مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة المتعثرة لمعالجة مخاطر الأزمة المالية وتداعياتها**.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى استجابة مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعثرة لمعالجة مخاطر الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، مع بيان انعكاسات هذه الأزمة على أرباحها وأسعار أسهمها ومحاولة الكشف عن أهم المحاولات التي قامت تلك الشركات من أجل تخفيف أعباء تلك الأزمة وتابعياتها وتداعياتها والتمكن من استيعاب نتائجها، وفقاً لمنهجية البحث، شملت عينة الجزء الاختباري من الدراسة (٣٦) شركة تعثرت بفعل الأزمة المالية العالمية في حين شملت عينة الجزء المسحي منها (٩٨) فرداً من فئات ثلاث ذات صلة هي: المساهمون، ومدققي الحسابات الخارجيون، وجهات الرقابة والإشراف، في تحليل بيانات الدراسة، تم استخدام أساليب التحليل الوصفي، إذ كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها أن الأزمة المالية العالمية أثرت في القطاعات الاقتصادية المختلفة ولو بنسب بلغت (٦٣٧%) يليه القطاع الخدمي بنسبة انخفاض بلغت (٥٨٠%)، في حين كان القطاع المالي هو الأكثر استيعاباً لتداعيات الأزمة عندما انخفضت إرباحه بنسبة (٢٨٠%) فقط. ومن جانب آخر لم تم مجالس الإدارة بما كان من المفروض أن تقوم به لاستيعاب تداعيات الأزمة المالية العالمية وإخراج شركاتها من حالة التعثر، حيث أظهرت الدراسة أن تلك المجالس ترى من وجهة نظرها أنها نفذت فعلاً ما يقارب (٤٢%) مما كان مطلوباً منها تحقيقه في مجالات (هيكلة التنظيم ، هيكلة الرواتب، الحكومة) في حين يرى مما شكل فجوة ثقة بين الطرفين بلغت نسبتها (١٥.٧%)، ولتجاوز هذه الحالة خرج الباحثان بعدة توصيات،أهمها : تعزيز نظم الحكومة في تلك الشركات بما فيها التأكيد على تطعيم مجالس الإدارة بأعضاء مستقلين، وتفعيل الدور الرقابي لكل من مراقبة الشركات وهيئة الأوراق المالية في مجال متابعة الشركات المتعثرة ثم بعد ذلك وهو الهم ضرورة إحالة المخالفين قواعدها إلى القضاء لينالوا جزاء الإهمال والتقصير.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٣.** دراسة حمدان وآخرون( ٢٠١٢) **بعنوان: دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها.**

تهدف هذا الدراسة إلى استطلاع خصائص لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ثم البحث في أثرها في جودة الأرباح والمعبر عنها باستمرارية الأرباح قفي المستقل، شملت عينة الدراسة على (٥٠) شركة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (٢٠٠٤- ٢٠٠٩)، واستخدام طريقة الانحدار المتجمع (Pooled regression، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الإرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، وفي ذات الوقت، لم يكن لبقية خصائص وبناء على هذا النتائج خرجت الدراسة بجملة من التوصيات من أهمها، توصية للجهات المنظمة والمشرفة على عمل سوق عمل السوق المالية الأردنية بتفعيل آليات الحاكمية المؤسسة ومنها لجان التدقيق على تطبيق مبادئها.

**٤.** دراسة **يوسف(٢٠١٢) بعنوان " أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية في الجمهورية السورية"**

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، إذ تلقى هذه الاستقلالية أهمية في إطار الدور الإشرافي والتوجيهي الذي يقوم به المجلس على عمل الإدارة والقرارات التي تتخذها، كما تمثل الأرباح المحاسبية المنتج الرئيسي لأساس الاستحقاق في المحاسبة وحجر الزاوية في العمل المحاسبي، وحددت ملائمة معلومات الأرباح على أساس محددين أساسيين يعكسان استخدام المستثمرين لمعلومات الأرباح في قراراتهم، وهما قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومحتواها التقييمي. أُجريت الدراسة التطبيقية للبحث على عينة مكونة من ٧٨ شركة نشطة مدرجة في سوق الأوراق المالية عن المدة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ ، ومن خلال تحليل البيانات وتوصلت الدراسة إلى انه، يؤثر وجود أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين إيجابياً في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية، ويؤثر قيام رئيس المجلس بدور مزدوج (كرئيس للمجلس ورئيس الإدارة التنفيذية) سلباً في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية، لا يؤثر حجم مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية؛ ومع ذلك فإن حجم المجلس المتوسط ( ٧ أو ٩ أعضاء) هو الأقل في التأثير السلبي.

**٥. دراسة** احمد **(٢٠١٢) بعنوان "أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية"**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة الأرباح ثم تحديد اثر جودة الأرباح في توزيعات الأرباح النقدية في جمهورية مصر العربية، واستخدمت الدراسة نموذج الأرباح Richardson & Sloan لقياس جودة الأرباح، كما استخدمت معدل التوزيعات النقدية المتمثل في التوزيعات النقدية المدفوعة/صافى الأرباح لقياس توزيعات الأرباح النقدية، وشملت عينة الدراسة على خمسين شركة من الشركات الصناعية المساهمة المصرية خلال الفترة من٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ م، واعتمدت الدراسة على نموذجين رئيسيين حيث يعكس النموذج الأول العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في خصائص جودة المراجعة الخارجية والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع الرئيس المتمثل في جودة الأرباح، كما يعكس النموذج الثاني العلاقة المفترضة بين جودة الأرباح كمتغير مستقل على معدل التوزيعات النقدية كمتغير تابع، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة النموذج الأول، وتحليل الانحدار البسيط لدراسة النموذج الثاني.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لكل من قيمة أتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة والارتباط مع المكاتب للمراجعة والتأهيل المهني للمراجع على جودة الأرباح ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية، وأنه يوجد تأثير سلبي لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتشجيع ارتباط مكاتب المراجعة المصرية بمكاتب عالمية، مع الاهتمام بتدريب المراجعين وتحفيزهم للحصول على الشهادات المهنية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الجودة بمكاتب المراجعة المصرية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتشجيع مكاتب المراجعة المصرية على الارتباط بمكاتب مراجعة عالمية والتي تلتزم بمعايير صارمة للجودة مما يؤدي إلى ارتفاع جودة المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع جودة الأرباح في الشركات محل المراجعة

٦. **دراسة رياض (٢٠١٢) بعنوان " دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية في شركات الأدوية المصرية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في جمهورية مصر العربية، ولتحقيق هذا الهدف تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من الحوكمة وإدارة الأرباح وتحليل العلاقة بين خصائص الحوكمة في شركات الأدوية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية وإمكانية الحد من إدارة الأرباح، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية فكلما زاد مستوى الحوكمة التي تتمتع بها الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح بها، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات لما لها من فوائد عديدة.

**٧. دراسة العزي (٢٠٠٨) : مسؤولية مدقق الحسابات في التأثير في بواعث الإدارة باختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الوضعية.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مسؤولية مدقق الحسابات في التأثير على بواعث الإدارة وتفسيرها لاختيار الطرائق والسياسات المحاسبية المعينة وتطبيقها في الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح (عينة الدراسة المصارف الأهلية التي تمارس النشاط المصرفي) ، وكذلك معرفة حدود تدخل الإدارة المتمثل باستخدام البدائل المتوفرة للطرائق والسياسات المحاسبية على وفق ما تراه مناسباً لها، ودور مراقب الحسابات في أعطاء تصور واضح عن تلك البواعث في اختيار السياسات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية لأصحاب المصالح المستفيدة، وتوصلت الدراسة إلى إظهار قدرة إدارة الوحدات على استخدام الحرية المتاحة لها في تطبيق السياسات والطرائق المحاسبية على وفق ما تراه مناسباً لها وبما يحقق طموحها المستقبلية في تعزيز الثقة بالقرارات المهمة، كما توصلت إلى أن إدارات الوحدات الاقتصادية لديهم من المعرفة والدراية بما يمكنهم من تحقيق مصالحهم ولذا تتجه تفضيلات الإدارة نحو السياسات المحاسبية التي تمكنهم من تعظيم هذه المصالح، وإن عدم استيفاء مراقب الحسابات القواعد المحاسبية يؤثر في بواعث الإدارة وبالاستمرار على السياسة المحاسبية المتبعة نفسها، وأوصت الدراسة انه على مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات أن يأخذ دوره بالكامل في متابعة تقارير مراقبي الحسابات والقوائم الصادرة قبل المصادقة عليها من حيث مراعاة تطبيق القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة من مجلس المعايير العراقي .

**٨. دراسة الداعور وعابد (٢٠٠٩) بعنوان" أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية "**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير تبني إدارة الشركات لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك من خلال التعرف على سياسة إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية التي تعرض أسهمها في سوق الأوراق المالية ، ومعرفة دوافع وأسباب تبني إدارة الوحدات الاقتصادية العاملة في سوق فلسطين للأوراق المالية لسياسة إدارة الأرباح ،وتوضيح أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاملة في سوق الأوراق المالية الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى إن تبني إدارة الوحدة الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح لتحقيق أهدافها يتم بتعديل الإيرادات أو المصروفات المتوقعة بالقرارات الإدارية المتعلقة بالنشاط أو اختيار بين الطرائق والسياسات المحاسبية المرتبطة بالقياس والتبويب ، وذلك للتأثير في صافي أرباح الوحدة الاقتصادية ،وإن تبني إدارة الوحدة الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح له تأثير في أسعار الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وأوصت الدراسة إلى العمل على إصدار قوانين جديدة تسمح بإدخال أدوات مالية جديدة إلى السوق لم تكن موجودة من قبل.

**٩. دراسة المومني (٢٠٠٦) بعنوان "تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الإرباح على كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية وخدمات وتأمين وبنوك)، لاختبار تأثير العوامل التالية(حجم الشركة، وربحيتها، ومديونيتها، وسيولتها، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، ومعدل نموها، ونسبة ملكية كبار المستثمرين، ونوع تقرير المدقق)، في اتجاه سلوك الإدارة نحو إدارة الأرباح ،واختبار مدى الوعي لدى فئتي المستثمرين المؤسسيين والأفراد من حيث ، دوافع الإدارة في ممارستها الإدارة الأرباح، القدرة على تمييز وكشف الأساليب الممارسة من جانب الإدارة في إدارة الأرباح، ولتحقيق هذه الأهداف، قام الباحث باستخدام نموذج جونز المعدل لقياس استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، وقد شملت الدراسة ( ٧٠ ) شركة مدرجة في بورصة عمان على كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية، وخدمات، وتأمين، وبنوك) للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣ ، ولتحقيق هذه الأهداف تم توزيع استبانه موجهة للمستثمرين المؤسسيين والأفراد(من يملك٥ % أو أكثر من أسهم الشركة)، حيث شملت ( ٦٤ ) مستثمرًا مؤسسيًا و( ٥٥ ) مستثمرا فردا، ولاختبار فرضيات الدراسة استخدمت أساليب إحصائية متعددة كأسلوب الانحدار المتعدد، واختبار تحليل التباين الأحادي والثلاثي، واختبار تكي (Tukey)، واختبار شيفيه للمقارنات المتعددة، بالإضافة إلى ألأساليب الإحصائية الوصفية.

وتوصلت الدراسة إلى انه تمارس غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية، يوجد تباين بممارسة إدارة الأرباح بين قطاعات العمل الاقتصادية، إذ ظهر أن القطاع الأكثر ممارسة هو



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطاع البنوك إذ بلغ حجم الممارسة ٠٣٨ من إجمالي الأصول، أما القطاع الأقل ممارسة فهو قطاع التأمين حيث بلغ حجم الممارسة ٠٠١٢٢ من إجمالي الأصول، ويوجد علاقة طردية بين ربحية الشركة، وإدارة الأرباح في قطاعات العمل الاقتصادية كافة، باستثناء قطاع البنوك.

١٠. **دراسة النزلي (٢٠٠٩) بعنوان: " ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية".**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسؤولية مجالس الإدارة، ومدققي الحسابات الخارجيين عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وكذلك تحديد مسؤولياتها عن توفير الوسائل الكفيلة لمنع هذا التحريف والتلاعب. لقد تكون مجتمع الدراسة من الفئات ذات العلاقة البيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية وهي مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومدقوق الحسابات الخارجيين، وجهات الرقابة والإشراف. أما عينة الدراسة وعددها (١٨٠) فرداً، فقد تم اختيارها من ين هذه الفئات حيث وزعت عليهم استبانه تم استرداد (١٣٦) منها ونسبة ٧٧% وقد تم التأكد من صدقها وثباتها.

وأظهرت نتائج الدراسة: اتفاق أراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة وبدرجة مرتفعة نسبياً بان مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ومدققي حسابات تلك الشركات بأنهم مسئولون عن توفير الظروف والشروط البيئية اللازمة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٢٧) بانحراف معياري (٠.٣٢). كما اتفق أراء تلك الفئات أيضاً بان مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمون في الواقع العملي لتطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات. إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٢٠) بانحراف معياري (٠.٤٤). لكن من جانب آخر كشفت الدراسة عن وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين أراء تلك الفئات بشان مدى الالتزام الفعلي لمدققي الحسابات بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.

**ثانياً- الدراسات الأجنبية**

١. **دراسة (Normah,at,er ٢٠١٤) بعنوان: Management disclosure and earnings management practices in reducing the implication risk "ممارسات ادارة الكشف عن البيانات و ادارة الارباح للحد من مخاطر الاثار المترتبة عليها"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نوعينمن ممارسات إدارة الأرباح، والتقنيات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستخدمة، والدوافع وراء الممارسات والاثار الجيدة والسيئة المترتبة على كل واحدة. فحص وتحليل هذه الدراسة تشير إلى أن ممارسات إدارة الأرباح القائمة على دوافع المديرالشخصية هو الاسوأ من ضمان تداعيات السلبية. ومع ذلك، الكشف عن فكرة تحسين نتيجة التحليل المقدمة من قبل المدراء و الادارة سيقلل من مخاطر الممارسات السيئة. كما قدمت نظرة ثاقبة للبحث في المستقبل بشأن الآثار المترتبة على الدوافع المختلفة وراء أبرز ممارسات ادارة الارباح في هذه الدراسة .

**٢. دراسة (Nopphon,٢٠١٣) بعنوان The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Effect of Earnings Management**

**" دور ادارة الشركات المتحدة في الحد من الاثر السلبي لادارة الارباح"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من الأثر السلبي لإدارة الأرباح. تم جمع البيانات المحاسبية للشركات الأميركية خلال ٢٠٠٢-٢٠١٠ من قاعدة وورد سكوب و كانت بيانات ادارة الشركات منشركة اسيت ، وهي إحدى الشركات التابعة لتومسونرويترز. إدارة الأرباح يمكن أن تكون ضارة لشركة قيمة إذا كان ينشأ من الانتهازية الإدار ية، في حين أنه يمكن أيضا أن تكون مفيدة إذا الادارة يقصد به بعض المعلومات حول الأر باح المستقبلية أو الحد من تقلبأر باح المبلغ عنها. و قد أظهرت الأدلة التجريبية أن إدارة الأرباح له تأثير سلبي على قيمة الشركة. ومع ذلك، يتم تحييد الأثر السلبي لإدارة الأرباح من قبل دور ادارة الشركات،مما يساعد على الحد من الانتهازية الإدارية. الشركات مع انخفاض درجة ادارة الشركات تواجه الأثر السلبي لإدارة الأرباح، في حين أن الشركاتالتي لديها اعلى درجة ادارة وجه لها تأثير أقل سلبية من إدارة الأرباح. وبعبارة أخرى، الانتهازية الإدارية مع إدارة الأرباح أقل في شركات الادارة الر شيدة. ولذلك، يوفر ادارة الشركات دورا حاسما في الحد من الأثر السلبي لإدارة الأرباح.

**٣. دراسة (JUSTIN,٢٠١٣). بعنوان Investor Attention and Earnings Management around the World**

**"اهتمام المستثمرين وإدارة الأرباح في جميع أنحاء العالم:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على استخدام المحلل التالية، والملكية المؤسسية، واختيار مراقب كبيرلوكيل الحسابات لجذب اهتمام المستثمرين. لدي أربعة نتائج رئيسية. أولا، أن توثيق المحللين الماليين لحد من أرباح الإدارة في الشركات الأمريكية ولكن ليس في غيرالشركات الولايات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة. ثانيا، أنا توثيق أن الإدارة المؤسسية كتلة حيازات لكبح أرباح ادارة الارباح حول العالم. ثالثا، المدققين الكبيرين تقلل إدارة الأرباح في شـــركات الولايات المتحدة ولكن ليس في غير شركات الولايات المتحدة. رابعا، توثيق اليات أن ادارة الشركات تقلل إدارة الأرباح في الشركات الأمريكية ولكن ليس في غير شـركات الولايات المتحدة اهتمام المسـتثمر. إدارة الأرباح. ادارة الشركات كبيرة. مدقق الحسابات.

**٤. دراسة Hunton، Libby and Mazza (٢٠٠٦)، بعنوان Financial Reporting Transparency and Earnings Management.**

**"التقارير المالية وشفافية الإبلاغ وإدارة الإرباح"**

هدفت هذه الدراســـة إلى اختبار مدى تأثير شـــفافية الإبلاغ المالي على محاولات إدارة الأرباح لتخفيض أو زيادة الدخل الحالي، وتقترح الدراســة اســتخدام إســتراتيجية إدارة الأرباح لزيادة أو تخفيض الدخل بعد أن أصبحت توقعات المحللين المتفق عليها أعلى أو أدنى من تخطيط الإدارة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المدراء الماليين التنفيذيين في الشركات وتكونت العنية من (٦٢) مدير من المديرين التنفيذين في الشـركات، ولتحقيق أهداف الدراســة اســتخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة، إلى أنّ زيادة شفافية الإبلاغ يخفض محاولات إدارة الأرباح ولكن لا يلغيها، وهذه النتائج تنســـجم مع اعتقادات المدراء بان إدارة الأرباح في منطقة الإفصاح الأقل شفافية ستحسن سعر الأسهم ولا تضر بسمعة وسلامة الإبلاغ، بينما إدارة الأرباح في منطقة الإفصاح الأكثر شفافية سيضر بسعر الأسهم وبسمعة وسلامة الإبلاغ لذا توصي الدراســة بان متطلبات الإبلاغ المالي الأكثر شـفافية ســيخفض من محاولات إدارة الأرباح في منطقة زيادة الشفافية أو يحول اهتمام إدارة الأرباح إلى طرق اقل وضوحاً.

**٥. دراســـة Mohanram (٢٠٠٣)، بعنوان: How to Manage Earnings Management ?**

**"كيف تدار إدارة الأرباح"**

تؤكد الدراسة وجود إدارة الأرباح اليوم في سوق رأس المال ، وتعرض طبيعة إدارة الأرباح في محاولة للتعرف على الطرق التي يمكن من خلالها اكتشـــاف إدارة الأرباح ، تأتي أهمية هذه الدراسة لمختلف المساهمين في الأسواق المالية والمستثمرين والمحللين الماليين ورجال الأعمال



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمنظمين والمدققين ، ومدى تأثير المديرين على القوائم المالية، ومساعدة المساهمين في سوق رأس المال في أدراك تلك التحريفات ، وحصر أساليب إدارة الأرباح في المدى الطويل. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأرباح تدار ، ولكن هذا ليس فقط لتوفر سيولة نقدية، وإنما الأرباح تدار أينما وجد التقدير الإداري والذي يمكن استخدامه لأغراض التحريف وقد أظهرت نتائج التطبيق العملي بان صافي الدخل لا يزال أفضل متكهن للأداء المستقبلي من التدفق النقدي، وان أرباح الدخل أفضل مقياس لأغراض تقويم الأداء والتنبؤ بالمستقبل.

أوصت الدراسة بأن يركز كل من الأكاديميين والممارسين على أهمية فهم الممارسات المحاسبية وإدراك المرونة العالية في المبادئ المحاسبية التي تسمح بالاختيار بين الطرائق ، قد تبين بان المشكلة لا تقع في تلك المرونة الطبيعية ، ولكن في عدم قدرة المساهمين في سوق الأوراق المالية في التركيز على القضايا المالية عند انتعاش السوق، يجب أن يركز المحاسبون على القضايا المحاسبية التي يسمح لهم بالاحتفاظ بمرونة المعايير المحاسبية والتي يمكن استخدامها لمواكبة تطورات أسواق رأس المال ، فأن أي محاولات تلاعب سوف يكتشفها المساهمون بالأسواق المالية وباستخدام المهارات المحاسبية المشروعية.

**٦. دراسة Schipper and Vincent (٢٠٠٣) Earning Quality**

**"جودة الأرباح"**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مداخل عدة لجودة الأرباح من منظور فائدة القرار، كما موضح في الهيكل ألمفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية (FASB)، من منظور الجودة العالية للأرباح مدى التمثيل الصادق لدخل (Hicks)، والتي تعني مفاهيمياً التغيير في إجمالي الثروة. واختبار مداخل جودة الأرباح المتضمنة الاستمرارية، القدرة التنبؤية، التباين السلاسل الزمنية، والعلاقات بين النقد والمستحقات والدخل، والتماثل مع الملائمة والموثوقية وقابلية المقارنة، وتأثيرات تنفيذ القرارات (مثلا أخطاء الّتقدير غير المقصودة في المستحقات و التحريف المقصود بالمستحقات). وربط القياسات العملية بتلك المداخل بأمثلة من البحوث الأكاديمية، حيث لوحظ ، فضلاً عن قضايا التقدير المعروفة، حساسية اختبار بعض إجراءات جودة الأرباح لقياسات كل من الدخل والتغير في التدفق النقدي.

توصلت الدراسة، إلى أن بعض المداخل تشير إلى جودة منخفضة للأرباح نتيجة تأثيرات نماذج بيئة الأعمال وتأثيرات الإبلاغ المالي، وهذه التأثيرات يعتقد بأنها محددات لجودة الأرباح، وعند تقويم جودة الأرباح لمعدي المعايير، وجد من غير المحتمل إعداد معايير من منظور جودة الأرباح العالية باقترابها من النقد، لأنه لا يوجد مفهوم في الإطار ألمفاهيمي لمجلس المعايير



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاسبية (FASB) يدعم هذا المنظور، توصي الدراسة بان تقويم جودة الأرباح بجمع مداخل معينة كالاستمرارية، والقدرة التنبؤية، والتغاير، وان تركيز الباحثين على معيار فائدة القرار كان مثمراً، لان هذا المعيار يمكن تطبيقه ضمن تصميمات بحوث العلوم الاجتماعية التقليدية.

**٧. دراسة (٢٠٠١) Richardson ،Sloan ، Soliman and Tuna Information in Accruals about the Quality of Earnings**

**"الاستعلام في المستحقات حول جودة الأرباح"**

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على المستحقات باعتبارها من الممارسات المحاسبية المقبولة والتي لها تأثير في إعداد القوائم المالية ، ولكونها تعتمد على الأحكام والتقديرات الشخصية في تسجيلها تمكن المحاسب من التلاعب والتحريف لإظهار رغبات الإدارة، وإن هذه الدراسة تقدم منهجية (systematic ) في جودة الأرباح ومعلومات عن المستحقات، وتوصلت الدراسة إلى انه تقدم جودة الأرباح معلومات عن المستحقات تتجاوز مجموعة المستحقات الجارية ( current) accruals التي درست من قبل (Sloan)، حيث تم أيجاد مستحقات غير جارية توفر معلومات (أكثر نسبياً) عن عائدات الأسهم المستقبلية، وعن أداء الأنشطة اللاحقة لسوق الأوراق المالية مقارنة بالمستحقات الجارية، تلعب المطلوبات المستحقة دوراً مهماً في المساعدة على استخراج المعلومات عن الموجودات المستحقة للوصول إلى جودة الأرباح ، إنَّ كلاً من نمو المبيعات وكفاءة مكوناته أو عناصر المستحقات يسهمان في المعلومات الواردة عن المستحقات حول جودة الأرباح عند أخذها كلها (أي جميع الاستحقاقات).وهذا يشير إلى أن معلومات جودة الأرباح عن المستحقات لا تتقيد بعنصر معين من عناصر الاستحقاقات ، بل بإجمالي الاستحقاقات التي تعرف بأنها تضم المستحقات الحالية وغير الحالية ، وبالنتيجة توفر مقياساً جيد لجودة الأرباح، وأوصت الدراسة بتسليط الضوء على أهمية مساندة قياس جودة الأرباح عبر المتغيرات والجوانب المختلفة لجودة الأرباح.

٨. دراسة **Dechow and Skinner (٢٠٠٠) : Earnings Management and ، Practitioners،Reconciling the views of Accounting Academics Regulators.**

**" مراجعة إدارة الأرباح لرؤى المحاسبة الأكاديمية والمساهمين والمالكين"**

هدفت الدراسة إلى معرفه وجهات النظر المفاهيمية المختلفة لكل من الأكاديميين والممارسين



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمنظمين بشـان سـياسـة إدارة الأرباح حيث ينظر كل من الممارسـين والمنظمين إلى إدارة الأرباح نظرة متشـائمة ، ويعدّونها مشـكلة صـعبة وكبيرة ، وينظر الأكاديميون نظرة متفائلة إذّ يقللون من شـأنها ويعدّونها مشـكلة يمكن السـيطرة عليها، بسـبب التركيز المطول على الحوافز المختلفة (مثلاً خطط المكافآت، عقود الدين، التكاليف السياسية )، ربما يقلل من أهمية حافز سوق رأس المال لإدارة الأرباح وبافتراض وجود سـوق كفوءة، الصـعوبة في صـياغة إدارة الأرباح، حيث أن تعاريف إدارة الأرباح ضـرورية حتماً في تركيب مصـطلحات الإدارة، وهدف لاختبار فرضيات البحوث لذا يجب تفعيل هذه التعاريف، وتحديد ما هي المستحقات والحسابات التي يمكن إدارتها ، توصـلت الدراسـة إلى: أن فهم حوافز الإدارة هو مفتاح لفهم الرغبة لممارسـة إدارة الأرباح بالأخص، عندما يمتلك المدراء حافزاً قوياً للمقارنة المرجعية ، فان الوحدات الاقتصـادية التي تمارس المقارنة المرجعية هي فقط ترغب في ممارسـة إدارة الأرباح والمدراء المسـؤولون عن إصدار الأسهم لديهم حافز قوي لتضخيم أسعار الأسهم بممارسة إدارة الأرباح.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تنوعت الدراسات السابقة بعناوينها حيث تناولت معظم الدراسات " أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسـبية لقرارات المسـتثمرين في الأسـواق المالية مثل دراسة فريد (٢٠١٤)، ودراسة النعيمات (٢٠١٤)، ودراسة صبري وآخرون (٢٠١٢)، دراسة يوسـف(٢٠١٢)، ودراسـة احمد (٢٠١٢)، ودراسـة رياض (٢٠١٢) بعنوان " دور حوكمة الشـركات في الحد من إدارة الأرباح – دراسـة تطبيقية في شـركات الأدوية المصـرية، دراسـة العزي (٢٠٠٨)، دراسة الداعور وعابد (٢٠٠٩)، دراسة المومني (٢٠٠٦). بينما تتميز الدراسة الحالية لتناول موضوع دور مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني
# الإطار النظري والدراسات السابقة

**٢-١ المبحث الأول : حوكمة الشركات**

**٢ – ٢ المبحث الثاني: مجلس الإدارة**

**٢- ٣ المبحث الثالث: إدارة الأرباح**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٢-١ المبحث الأول: حوكمة الشركات

### ٢-١-١ المقدمة

شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية انهيارات مالية وفضائح إدارية في الشركات الرائدة العملاقة في العديد من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسية وروسيا كشركة انرون وشركة ورد كم، مما أدى إلى تأثر اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها، وتكبد المساهمين فيها خسائر فادحة. ونسبت المسؤولية عن ذلك إلى الهيئات الإدارية في الشركات وإلى مجالس الإدارة فيها، وعزي ذلك إلى الفساد المالي والإداري و سوء الإدارة، وافتقار الشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية المعلنة مما جعل الأطراف ذات العلاقة ومن أبرزهم المستثمرون والمتعاملون في سوق الأوراق المالية غير قادرين على اتخاذ قراراتهم الرشيدة (المومني،٢٠٠٩،ص٤٥٦).

ومع انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة فقد خول المالكون مجالس الإدارة لمراقبة أداء تلك الشركات بالنيابة، إذ إنَ انفصال الملكية عن الإدارة عُدَّ من المواضيع المهمة للشركات وعلى أية حال فإن فكرة انفصال الملكية عن الإدارة يرجع تاريخها إلى سنة ١٩٣٢ إذ كان كل من (Berle and Means) من بين أوائل الباحثين الذين أشاروا إلى تضارب المصالح بين المديرين وأصحاب المصالح الأطراف الخارجية (Soltani, ٢٠٠٧,P٦٩ ) وقد نجم عن ظهور نظرية الوكالة ( Agency Theory) وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة فضلاً عن المديرين التنفيذيين بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة.

تعتبر الحاكمية المؤسسية نظاماً يحدد عمل الإدارة للرفع من كفاءة أدائها وزيادة قدرتها التنافسية في أسواق الأعمال من خلال حماية الأطراف ذات العلاقة مع الشركة وعلى رأسهم المساهمين والدائنين والزبائن والأطراف الأخرى وتزويدهم بالبيانات والمعلومات المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الثقة والمصداقية بإدارة الشركة وأدائها، الأمر الذي سينعكس على تحسين المركز المالي للشركة ومحافظتها على حصتها السوقية فضلا عن زيادة تلك الحصة من خلال استقطاب زبائن جدد انضموا إلى زبائن الشركة من خلال مقارنتهم للأداء المتحقق في الشركات الأخرى (البشتاوي،٢٠١٤،ص٣٤٨).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٢ – ١ ـ٢ مفهوم حوكمة الشركات

عرفت حوكمة الشركات على أنها " التفاعل الإيجابي بين القوانين التي تحكم الأنظمة والتعليمات، الإجراءات، ثقافة الأفراد العاملين بها، دور المدقق الخارجي مع الإدارة والجهات الرسمية المعنية بالإشراف عليها وأدواتها الرقابية المختلفة لتحقيق التفاعل الذي يصب في نجاح الشركة واستمرارها ويجعل من تغير الأشخاص وانتقالهم إلى مواقع مختلفة داخلها أو خروجهم منها لا يؤثر على سلامة سيرها أو تقدمها من الناحية الإدارية أو المالية(البشير،٢٠٠٣،ص٣) .

والحوكمة تعني النظام العام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول عن التصرفات الإدارية والمالية غير الصحيحة ، مع تحميل المسؤولية لكل من الحق ضرر بالمصلحة العامة(غادر،٢٠١٢،ص١٢).

ويرى الرحيلي (٢٠٠٨،ص١٨٥) أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يركز على موضوع الرقابة على الشركات وتصرفات القائمين عليها وتحديد مسؤولياتهم، ويؤكد على أهمية مشاركة الأطراف الأخرى ذات العلاقة كالمساهمين والموظفين والدائنين وغيرهم وتعزيز الإفصاح والشفافية في البيانات المالية.

نجد مما سبق أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام يهدف إلى ضبط العمل داخل المنشأة والتوجيه نحو إنجاز أعمال المنشأة بدرجة عالية من الشفافية والدقة والوضوح وبما يحقق أهداف المنشأة في خدمة المساهمين والمجتمع وغيرهم من أطراف ذات العلاقة، وبما يحقق الرقابة على عمل الإدارة داخل المنشأة وجودة العمل داخل المنشأة.

## ٢ـ ١ – ٣ أهمية حوكمة الشركات:

اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة برزت أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة والتي منيت بها العديد من الشركات العالمية بخسائر فادحة خاصة ما حدث بأسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية نتيجة لحالات الفشل الإداري والتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم أرباح تلك الشركات بنسب مبالغ بها فضلاً عن السعي وراء تحقيق الربح السريع وعدم الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي كأعراف سائدة ، مما أدى إلى حدوث العديد من حالات الإفلاس والعسر المالي لشركات عملاقة تضرر فيها الكثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، حيث يرى كلا من .( Reed، ٢٠٠٥ ٢٣٢:) و( الصبان وسليمان ، ٢٠٠٥،ص٢١٣) و( يوسف ،٢٠٠٧،ص١٠ )



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أهمية حوكمة الشركات تكمن في :

١. تجنيب الشـركات حالات الفشـل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي فضـلاً عن دورها في تعظيم قيمة الشـركة في السـوق وضـمان بقائها ونموها واسـتمرارها في عالم الأعمال على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي أو عند العمل في بيئة تنافسية عالية .

٢. تحديد مصير الشركات فضلاً عن مصير اقتصاديات الدول في العصر الحالي المسمى بعصـر العولمة، لان قواعد الحوكمة والالتزام بها أصـبحت أداة قوية لخلق سـوق تمتاز بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال أدوات رقابية فعالة مسلطة على مجالس إدارات الشـركات والتزامها بإعادة هيكلة هذه المجالس وتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجلس الإدارة.

٣. تبرز أهمية الحوكمة المؤسـسـية لشـركات القطاعين العام والخاص بنفس الأهمية ، وقد بدت الجهود المبذولة لغرس الحوكمة في مؤسـسـات القطاع العام، أو عندما تعمل تلك الدول على إعداد مؤسسات القطاع العام للخصخصة من خلال توافر الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية والعمل بطريقة ديمقراطية شـفافة كي يتمكن أصـحاب المصـالح من اتخاذ قرارات صائبة للحصول على عائد عادل من الموجودات، وهذه الإجراءات هي لب وجوهر الحوكمة المؤسسية.

٤. تبرز أهمية الحوكمة من خلال الفصل بين ملكية الشركة والإدارة ومن ثم بين المساهمين وإدارة الشـركة وكذلك الفصـل بين مسـؤوليات مجلس الإدارة ومسـؤوليات المديرين التنفيذيين ، و هذا الاهتمام نابع من تعارض المصـالح بين الملاك والمديرين التنفيذيين بسـبب ما يخلقه هذا الفصـل من فاعلية تتصـل بتحديد الرؤيا الإسـتراتيجية ومدى توافق احتياجات ومتطلبات مصالح المستثمرين في الشركة المساهمة.

٥. للحوكمة دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية منها أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال وازدياد فرص التمويل فضـلاً على إمكانية الحصـول على مصادر ارخص، مما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.

ونجد مما سبق أن أهمية حوكمة الشركات أنها تكون مؤثرة بشكل مباشر على جميع المتعاملين مع إدارات الشـركات المسـاهمة، من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية وغير المالية التي يتم نشرها من قبل تلك الشركات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### ٢ـ ١ ــ ٤ أهداف حوكمة الشركات:

تسعى الحاكمية من خلال أهدافها إلى تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح، والتصرفات غير المقبولة، ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات. ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات، وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة. ويمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق ُنظم الحاكمية بما يأتي (ناصر الدين،٢٠١٢،ص٤):

١. تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مُساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.
٢. تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة، والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.
٣. تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهمات واختصاصات وصلاحيات تحقيق لرقابة فعّالة ومستقلة.
٤. زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يُسهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

### ٢ـ ١ ــ ٥ أسباب ظهور حوكمة الشركات:

١. الفجوة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات.
٢. حالات الفشل المؤسسي في دول أسيا وأمريكا وروسيا.
٣. الإخفاق في جذب رأس المال مما يهدد كيانات الشركات ويجعلها عاجزة عن المنافسة.
٤. عدم قدرة المستثمرين على تحليل ومقارنة فرص الاستثمار المحتملة.
٥. عدم توافر الدقة ومعايير الشفافية والوضوح في إعداد الحسابات الختامية.
٦. الممارسات غير الأخلاقية من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.
٧. ضعف مجلس الإدارة الذي يمكن أن يؤثر على الإدارة التنفيذية والعليا والتي قد تعاني من عجز أو قصور في قدرتها على القيام بممارسات إدارية ناجحة.
٨. ضعف فعالية الرقابة الداخلية التي يمكنها اكتشاف ومنع التلاعب والخلل.
٩. ضعف الأطراف الخارجية ورقابتها للمنشاة كالقائمين على وضع القوانين ومدققي الحسابات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

### ٢-١ – ٦ مزايا تطبيق حوكمة الشركات:

إن تطبيق قواعد حوكمة الشـــركات يحقق العديد من المزايا وأبرزها: (حبوش،٢٠٠٩، ص٨٧)

١. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تُواجهها الشركات.
٢. رفع مستويات الأداة للشركات وما يترتب عليه من دفع عملية التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.
٣. تشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال.
٤. الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات مما يزيد من درجة اعتماد المستثمرين على هذه القوائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
٥. حماية المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أم أغلبية.
٦. ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها إدارة الشركة أمام مساهميها مع ضمان وجود المراقبة المستقلة والخارجية وذلك للوصول إلى قوائم مالية عالية الجودة.
٧. ضمان مراجعه الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة والتعرف على مدى الالتزام بالقوانين والإشراف على المسئولية الاجتماعية في ضوء قواعد حوكمة الشركات.
٨. تعظيم قيمة أسهم الشركات وتدعيم قدرتها التنافسية في أسواق المال العالمية.
٩. تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم استقرار نشاط الشركات العاملة.
١٠. الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مدراء مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة.

### ٢-١-٧ الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات:

إن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاث مراحل من العمل المحاسبي وهي(البشتاوي،٢٠١٤،ص٣٤٩):

١. مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما: الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاءً بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

٣. مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان التدقيق والتدقيق الخارجي وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

## ٢ – ١- ٨ حوكمة الشركات في البيئة الأردنية:

تتضمن القوانين الأردنية العديد من قواعد حوكمة الشركات وبالذات منها قانون الشركات الذي تقع على عاتقه مسؤولية تنظيم كل ما يتعلق بإدارة الشركة، وذلك من حيث دور مجلس الإدارة والهيئة العامة والأطراف ذات العلاقة فضلاً عن انتهاء هيئة الأوراق المالية من إعداد مسودة "دليل" لقواعد حوكمة الشركات في البورصة والذي يستند إلى عدد من التشريعات الأردنية والتي من أهمها قانون الشركات وقانون الأوراق المالية وقانون البنوك وقانون الاستثمار والمبادئ الدولية التي وضعت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى الرغم من احتلال الأردن وفقاً لتصنيف البنك الدولي للإدارة الرشيدة لمستوى فوق المتوسط إلا أن الانتقال إلى مستويات أعلى في ضوء مفهوم العولمة واندماج الاقتصاديات وزوال الحواجز وزيادة حدة المنافسة أصبح أمراً ضرورياً ومطلباً ملحاً ولاسيما أن الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة قد أشارت إلى أن العدد الكبير من الشركات التي تم فسخها قد كان بسبب سوء الإدارة وتآكل حقوق المساهمين، كما أنّه قد تم تحويل عدد غير قليل من الشركات المحدودة المسؤولية إلى القضاء ليصار إلى تصفيتها إجبارياً نتيجة لمخالفتها لإحكام قانون الشركات وعدم تصويب أوضاعها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تدعيم قواعد حوكمة الشركات في الأردن لتسهم في تخفيض المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة لدى الأطراف ذات العلاقة كافةً، ومن ثم تشجيع المدخرات المحلية في سوق رأس المال وتسهيل منح التمويل للتوسع في مشاريعها وتأسيس استثمارات جديدة، وذلك من خلال الفهم الواضح لوظائف مجلس الإدارة وأهمية الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، علاوةً على وضع خطط إستراتيجية في اتخاذ القرارات وتقييمها، ولاسيما أن من الأهداف التي تسعى الحوكمة في الأردن إلى تحقيقها تتمثل في حماية المساهمين وأصحاب المصالح والمحافظة على سمعة الشركات واستمراريتها ونجاحها (الشواورة،٢٠٠٩،ص١٢٩).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٢ـ ١ ــ ٩ مبادئ حوكمة الشركات**

يقصـد بمبادئ حوكمة الشـركات بأنها مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها (عبد الفتاح،٢٠٠٧: ص١٠١ ). ونظرا للدور المهم الذي تؤديه حوكمة الشـركات فقد بذلت المنظمات والهيئات الدولية جهوداً واضحة وملموسة فيما يتعلق بصياغة وتطوير مبادئ الحوكمة وعلى رأس هذه المنظمات OECD التي قامت بإصـدار مبادئ للحوكمة سـنة ١٩٩٩ وبالتعاون مع البنك الدولي WB وصـندوق النقد الدولي IMF لتقويم وتحسـين الإطار القانوني والمؤسـسـي والتشـريعي لإدارة الشـركات للدول الأعضـاء وغير الأعضـاء، وقد وضـعت هذه المبادئ من مختلف وجهات النظر ولمختلف الدول، لذا فهي تمثل الشـروط الأسـاسـية لحوكمة الشـركات والقواعد المعمول بها. لهذا فأن مبادئ هذه المنظمة تعتبر نقطة الانطلاق لاختبار إطار عمل سـليم في جميع الدول ولاسـيما الدول النامية (لطفي،٢٠٠٥،ص٧٥٥)، وقد تم تعديل هذه المبادئ في سنة ٢٠٠٤ وأصبحت تغطي ستة مجالات أساسية وهي (OECD،p،٢٠٠٤:١٤ ):-

**١ـ ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات**

ينبغي على حوكمة الشـركات أن تشـجع على رفع مسـتوى شـفافية وكفاءة الأسـواق، وان تكون متوافقه مع أحكام القانون وان تحدد بوضـوح توزيع المسـؤوليات بين مختلف الجهات الإشـرافية والتنظيمية والتنفيذية.

**٢ـحقوق المساهمين**

ينبغي على حوكمة الشركات أن توفر الحماية للمساهمين وان تسهل لهم ممارسة حقوقهم وحمايتها.

**٣ـالمعاملة المتساوية للمساهمين**

ينبغي على حوكمة الشـركات أن تضـمن معاملة متسـاوية لكافة المسـاهمين بما في ذلك مسـاهمي الأقلية والمسـاهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصـة للمسـاهمين كافة للحصـول على تعويض عند انتهاك حقوقهم.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٤- دور أصحاب المصالح**

ينبغي على حوكمة الشركات أن تعترف بحقوق أصحاب المصالح التي يذشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات.

**٥-الإفصاح والشفافية**

ينبغي على حوكمة الشركات أن تضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن الموضوعات الهامة كافة، المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وصافي الدخل وحقوق الملكية وحوكمة الشركات.

**٦- مسؤوليات مجلس الإدارة**

ينبغي على حوكمة الشركات أن تضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، للوقوف على مدي مسئوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي(ابوحمام،٢٠٠٩،ص٢٤) :

١. على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
٢. أن يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة.
٣. تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.
٤. على مجلس الإدارة أن ينجز المهام المطلوبة مثل عمل خطة إستراتيجية شاملة والإشراف والمراقبة وإجراء التغيرات اللازمة، ولضمان نزاهة حسابات الشركة والإفصاح عن كافة المعلومات المتوفرة والصحيحة وفى الوقت المناسب، وعليه فإنه يجب أن يراعي في تشكيل مجلس الإدارة عنصر النوعية، أي أن تتوفر في أعضائه المهارة والكفاءة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة في قدرتهم وصولاً إلى اتخاذ قرارات سليمة وتحقيق القدرة على المتابعة والمساءلة من خلال نظام فعال لتقييم ومراجعة الأداء وتقييم المخاطر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى هذا السياق وللتأكيد على أهمية ودور الحوكمة فقد أصدر مركز الحوكمة الخاصة بالشركات العامة الأمريكية عدة مبادئ تقوم على ما يلي(ابو حمام،٢٠٠٩،ص٢٥):

١. تتطلب الحوكمة السليمة الرشيدة التفاعل بين أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي.
٢. يجب على مجلس الإدارة أن يطلع بمسئوليته نحو حماية مساهمي الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصالح.
٣. وجوب تركيز المسؤوليات الرئيسية للمجلس على مراقبة الإدارة التنفيذية، والإشراف على إستراتيجية الشركة، ومراقبة المخاطر.
٤. يجب أن لا يكون للشخص أية ارتباطات مهنية أو شخصية بالذسبة للشركة المساهمة أو إدارتها غير خدمته كعضو مجلس إدارة.
٥. يجب أن يمتلك أعضاء مجالس الإدارة صلة وثيقة بالصناعة ، والمجال الوظيفي، والخبرة فى الحوكمة، ويجب أن يعكس خبره أعضاء مجلس الإدارة مزيجاً من الخلفيات والقدر ة اللازمة لممارسه مهامهم، وأن يحصل أعضاء مجلس الإدارة على توجيه مفصل وتأهيل مستمر لضمان توفير مستوي ملائم من الخبرة والمعرفة.
٦. يجب أن يجتمع المجلس بشكل متكرر ، وأن يكون منفذاً للحصول على معلومات التي يحتاجونها من أجل تأدية واجباتهم.
٧. يجب الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٨. يجب أن تكون اتصالات ونشاطات وعمليات المجلس بأسلوب قائم على الشفافية والتوقيت المناسب.
٩. يجب أن تكون صلاحيات عمليات الترشيح والتعيين والمكافآت ولجان التدقيق من قبل المجلس.
١٠. يجب على جميع الشركات الاحتفاظ بوظيفة تدقيق داخلي دائمة و فاعلة، على ترفع تقاريرها مباشرة للجنة التدقيق.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٢-٢ المبحث الثاني : مجلس الإدارة

### ٢-٢-١ المقدمة:

وفقا للمادة (١٣٥) من مشروع قانون الشركات الأردني الجديد، تؤسس الشركة المساهمة العامة من عدد من المؤسسين لا يقل عن اثنين وفقاً لأحكام هذا القانون، وأي تشريعات أخرى معمول بها، و للوزير بناء على تنسيب المراقب الموافقة على أن يكون مؤسس الشركة المساهمة العامة شخصاً واحداً أو أن تؤول ملكية الشركة إلى مساهم واحد في حال شرائه كامل أسهمها، واستناداً للمادة (١٧٤) من المشروع يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن ثلاثة أشخاص، ولا يزيد على تسعة أشخاص وفقا لما يحدده نظام الشركة، ويتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري وفقا لأحكام هذا القانون، ويقوم بمهام ومسؤوليات إدارة أعمالها لمدة أربع سنوات، تبدأ من تاريخ انتخابه ويحدد بموجب نظام إجراءات انتخاب مجلس الإدارة بما فيها شروط الترشيح وآلية التصويت وما يتوجب تعيينه من لجان تنبثق عن هذا المجلس(القضاة،٢٠١٢،ص٢).

ويسأل أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة في مواجهة الشركة عن الأخطاء التي يرتكبها المجلس في ممارسته لإدارة الشركة في حالة ما إذا ترتب على تلك الأخطاء ضرر أصاب الشركة، ذلك أن إدارة الشركة مهمة ينهض بها مجلس الإدارة بموجب إرادة أفصح عنها وقبول من أغلبية الهيئة العامة للمساهمين، وعليه فإن من يسيء تحملها سيكون حتمًا مسؤولا عن تصرفاته من قبل من عهد إليه بهذه المهمة، لذا لا غرابة في أن يكون موضوع مسؤولية أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة واحدًا من أهم الموضوعات التي تستحق الوقوف عليها بشيءٍ من التمعن بغية تحديد معالم تلك المسؤولية (اللصاصمة والعوفي،٢٠٠٩،ص٣٤٠).

### ٢-٢-٢ مفهوم مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة: هو الهيئة التي لها الدور الفاعل والحيوي في إدارة المنشأة وفي تيسير أعمالها، و يتخذ القرارات اللازمة لإدارة الشركة بأغلبية الأصوات ويتم انتخاب أعضائه في الهيئات العمومية من بين المساهمين (خليل،٢٠١١،ص٩).

### ٢-٢-٣ هيكل مجلس الإدارة:

يرى سليمان(٢٠٠٨،ص٣٥) أن هيكل مجلس الإدارة كما يلي:

١. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقا لما يحدده نظام الشركة. وتقتضي مبادئ الحوكمة الرشيدة أن يتم انتخابهم



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين. وفي حال وجود كسر في ناتج احتساب الثلث المشار إليه، يقرب الناتج إلى الرقم الصحيح التالي.

٣. يتولى المجلس مهام إدارة الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.

٤. يسمي عضو مجلس الإدارة من الأشخاص الاعتباريين شخصا طبيعيا لتمثيله طيلة مدة المجلس.

٥. يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية اللازمة في إدارة الشركة وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.

٦. لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة.

٧. يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلا ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة وأن يكون ملما بالتشريعات ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة.

٨. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضوًا أو ممثلا لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو مماثلة لها في غاياتها، وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات، بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا للشخص الاعتباري.

٩. لا يجوز للشركة أن تقدم قرضا نقديا من أي نوع لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم، ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ضمن غاياتها أن تقرض أيا ممن سبق ووفق الشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين، على أن يتم الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي للشركة.

١٠. توفر الشركة لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة بما يمكنهم من القيام بعملهم والإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة.

١١. على مجلس الإدارة التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام الموكلة إليهم.

١٢. للمجلس الاستعانة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس وتجنب تعارض المصالح.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣. على رئيس مجلس إدارة الشركة أو احد أعضائه أو المدير العام للشركة أو مدقق حساباتها الخارجي تحت طائلة المسؤولية، تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع أي مما يلي:

**أ.** إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو في حقوق دائنيها.

**ب.** قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام باستغلال صلاحياته ومركزه بأي صورة كانت لتحقق له أو لغيره أي منفعة بطريقة غير مشروعة ويسري هذا الحكم في حال امتناع أي منهم عن عمل يستوجب القانون القيام به.

ج- قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام بأي عمل ينطوي على تلاعب أو يعتبر اختلاسًا أو احتيالا أو تزويرًا أو إساءة ائتمان وبشكل يؤدي إلى المساس بحقوق الشركة أو مساهميها أو الغير

### ٢-٢-٤ مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته بما في ذلك ما يلي(هيئة الأوراق المالية دليل حوكمة الشركات،٢٠٠٨،ص٨):

١. وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي.
٢. وضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين، على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
٣. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بأحكام التشريعات النافذة.
٤. وضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهها الشركة.
٥. تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة بموجب أنظمة داخلية خاصة.
٦. إعداد التقارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية السنوية عن أعمال الشركة،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متضـــمنة البيانات المالية عن كل فترة، وفقا لأحكام التشـــريعات النافذة. على أن يتم الإعلان مســـبقا عن موعد الإفصـــاح عن هذه البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام عمل.

٧. وضـــع ســـياســـة الإفصـــاح والشـــفافية الخاصـــة بالشـــركة ومتابعة تطبيقها وفقًا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

٨. وضـــع إجراءات تهدف إلى منع الأشـــخاص المطلعين في الشـــركة من اســـتغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.

٩. وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.

١٠. تعيين المدير العام للشركة وإنهاء خدماته.

١١. تحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية في الشركة.

١٢. اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على ســـير العمل في الشـــركة بما في ذلك إنشـــاء وحدة خاصـــة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشـــريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والســـياســـات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.

١٣. مراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.

١٤. وضـــع آلية لاســـتقبال الشـــكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المســـاهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة، بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة.

١٥. اعتماد أسـس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصـة بأعضـاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها.

١٦. وضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة تجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم وإقامة علاقات جيدة معهم.

١٧. وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة في الشركة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٢-٣ المبحث الثالث : إدارة الأرباح

### ٢-٣-١ المقدمة:

شهدت بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات جذرية تميزت بظهور العديد من المعاملات المالية والتجارية المعقدة والتي يترتب عليها اتخاذ الإدارة العديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي دعا إلى إصدار معايير محاسبية تتضمن العديد من التفصيلات والتفسيرات وتعدد البدائل والطرق التي يمكن تطبيقيها وتحظى في الوقت نفسه و بالقبول العام مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً لتلاعب بالتقارير عن أدائها المالي وإظهاره في أفضل صورة من خلال ما أصبح يعرف بالممارسات الإبداعية للمحاسبة (احمد،٢٠٠٨،ص١١٦)، والتي يمكن من خلالها استخدام عدة أساليب لإظهار نتائج الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلاءم أغراض الإدارة ، ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل المحاسبة الاحتيالية ، إدارة الأرباح، المحاسبة الإبداعية ، تمهيد الدخل وهي جميعا بمعنى واحد وتستخدم الثغرات في المبادئ المحاسبية لأجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات، ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية الكبرى في الشركات العالمية التي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصداقية معديها ومدقيقها، وكما هي العادة عندما تصل الأمور إلى حد الفشل وانهيار الشركات يثور السؤال المعتاد وهو أين جهاز الرقابة، ولجان التدقيق، وأين دور مدقق الحسابات الخارجي، لذلك بدأ الاهتمام يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث عن طبيعة الممارسات التي تقوم بها الإدارة وأثرها على نتائج الأداء المالي التي تعكسها المعلومات المنشورة في التقارير المالية والتي تعتبر المرشد الأساسي للأطراف المستفيدة منها في اتخاذ قراراتها(ذنيبات،٢٠٠٦،ص٩٧).

ومنذ انفصال الملكية عن الإدارة سعى مديري الشركات إلى كسب ثقة الملاك من خلال محاولتهم تعظيم الملكية وتحقيق استقرار في الدخل، فقد كانو في بعض الأحيان يلجئون إلى ما يعرف بسياسة تلطيف الدخل التي تقوم على مبدأ الثبات في الإعلان عن الأرباح وفقا لنسب متساوية (منتظمة) في نهاية الفترة المالية، ويتم ذلك بزيادة نسبة الاقتطاعات في فترة الأرباح المرتفعة وتوزيعها في فترة الأرباح المنخفضة مما يوحي للملاك بأن الشركة مستمرة بتحقيق الربح حتى لو كانت الشركة تحقق صافي خسائر أي أن رقم صافي الربح المعلن عنه يعطي دلالة مضللة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمتخذ القرار؛ إذ انه يعكس حالة ربح مع وجود الخسائر وهذا يعني أن لجوء الإدارة لتغيير مدلولات الأرباح يتم، بهدف التأثير على مدلولات الأرقام المحاسبية وخصوصاً الأرباح المحاسبية (Parfet،٢٠٠٠،p٤٨٣).

### ٢-٣-٢ مفهوم إدارة الإرباح

عرف حماد (٢٠٠٤،ص٥٥) إدارة الأرباح بأنها محاولة الإدارة التلاعب بشكل غير حقيقي في الأرباح لتحقيق أفكار مقدمة عن الأرباح المتوقعة (مثل توقعات المحللين الماليين أو التقديرات المستقبلية للإدارة عن الأرباح أو استمرار تحقيق بعض اتجاهات الأرباح) ، ويهدف تحقيق التقديرات أو التوقعات المحددة للأرباح إلى تشجيع المستثمرين على شراء الأوراق المالية للوحدة الاقتصادية، وزيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية في المدى الطويل، وزيادة مكافأة وحوافز الإدارة.

وعرف كلا منOrtega and Gran(٢٠٠٣،ص١٠) إدارة الأرباح بأنها استخدام واستغلال المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في التقارير المالية للتغيير في النتائج المالية للشركة.

وتعرف ادارة الارباح بأنها التدخل في عملية اعداد القوائم المالية للحصول على مكاسب خاصة او الوصول الى مبالغ محددة مقدماً، ثم وضعها بمعرفه الادارة، عن طريق وسائل مختلفة مثل التلاعب في التقديرات المحاسبية وذلك بغرض تضليل بعض أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، او للتأثير على التدفقات التي تعتمد على التقديرات المحاسبية التي ثم التقرير عنها(جهماني،٢٠٠١،ص١١٠).

نجد مما سبق فانه يمكننا القول بأن إدارة الأرباح تعني إحداث تحريفات متعمدة في قيم الأرباح بهدف إظهار حقيقة مغايرة للواقع، أو لتغيير مدلولات القوائم المالية، أو لتوجيه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق.

### ٢-٣-٣ دوافع إدارة الأرباح

لا شك أن ممارسة الحياة العملية تحركها دوافع معينة تعمل كموجه لتحقيق أهداف معينة، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ينطبق على الممارسات التي تقوم بها الإدارة نحو حجم الأرباح المطلوب استهدافها ، ولكن السؤال الذي يثور هو ما إذا كانت ظاهرة إدارة الأرباح هدفاً في حد ذاته تحركه طبيعة أداء المؤسسة وممارستها لأنشطتها الاعتيادية وهو أمر متفق عليه أم أن هناك



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دوافع أخرى تنطوي عليها هذه الظاهرة ، وحول هذا الأمر يجمع الباحثون بأن هناك دافعان لإدارة الأرباح يتعلق الأول منها بتحقيق منافع ذاتية للإدارة ، أما الثاني فيتعلق بالتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال إظهار كفاءة المنشأة بهدف ضمان بقائها وإستمراريتها في سوق المنافسة، وفيما يتعلق بطبيعة وأهداف تلك الدوافع فقد أشار بعض الباحثين إليها من خلال تحقيقها لعدد من المزايا(شاهين،٢٠١١،ص٧):

**١- دوافع تعاقدية :**

تظهر أهمية الدوافع التعاقدية كمحفز لإدارة الأرباح عندما تستخدم البيانات المحاسبية كأساس للاعتماد عليها في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً على توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها، كما أن هناك حافزاً آخر يدفع المديرون إلى إدارة الأرباح وذلك عندما ترتبط مكافآتهم أو تحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة، فضلاً عن تحقيق مزايا أخرى تتعلق بالأمان الوظيفي واكتساب مزايا إضافية عند التفاوض مع النقابات وغيرها.

**٢- دوافع تتعلق بأوضاع المنشأة في السوق المالي :**

لا شك أن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للمنشآت في السوق المالي تشكل مصدراً هاماً ومفيداً للاعتماد عليها من قبل المستثمرين والمحللين في اتخاذ قراراتهم ، الأمر الذي يولد حافزاً للمديرين للتلاعب في الأرباح في محاولة للتأثير على تقييم سعر السهم بما يتوافق مع توقعات هؤلاء المحللين وقد يظهر ذلك عند اعتزام المنشأة إصدار أسهم جديدة بهدف زيادة سعرها ، كما تقوم الشركات التي تواجه سنة مالية سيئة بتحميل نفس السنة مبالغ كبيرة من المصروفات غير العادية بهدف تحقيق أرباح كبيرة في السنوات القادمة وهو ما يعرف بالغسيل الكبير (Big bath ) والذي عادة ما يتم إجراؤه عند تغيير الإدارة العليا بغرض تطهير الميزانية استعدادا لبداية جديدة.

**٣- دوافع تنظيمية :**

تتعلق هذه الدوافع بما قد تقدم عليه الإدارة من تلاعب في الأرباح أو التحايل على القرارات أو الضوابط التنظيمية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية والرقابية المنظمة للأداء، فمثلاً تتطلب الأنظمة الرقابية المصرفية توفير حد أدنى من الملاءة المصرفية لرؤوس أموال البنك، وبالتالي تجد هذه المنشآت نفسها مضطرة بالالتزام بهذا التنظيم، الأمر الذي قد يدفع بعض المديرين إلى التأثير في الأرباح إيجاباً لغرض التحايل على تلك النظم وإظهار منشآتهم بصورة تحقق الملاءة المالية المطلوبة، أما الوجه الآخر من تلك الدوافع فيتمثل في لجوء بعض المنشآت



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى تعمد تخفيض أرباحها لصرف أنظار الغير أو الانتباه السياسي عن الأرباح الفاحشة التي تحققها تلك المنشأة وذلك كما حدث أثناء أزمة الخليج الأولى عام ١٩٩٥عندما عمدت شركات البترول إلى إدارة أرباحها بغرض تخفيضها لصرف الانتباه عنها، أو قد تلجأ إلى نفس الأسلوب لغرض إبعاد تهمة الاحتكار عنها .

### ٢-٣-٤ الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح

وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها يتطلب نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق من المدراء القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة.

فهذه التقديرات يستغلها المدراء للتأثير على الأرباح المعلنة بشكل أو بآخر ويمكن عرضها كما يلي: (Scott and Pitman ،٢٠٠٥،p٥٥)

١. تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بنسبة إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز، وبالتالي يمكن للمدراء أن يستخدموا تقديرات متفائلة في نسبة إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.
٢. يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجى وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمدراء أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجى وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.
٣. يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح.
٤. يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف زمنية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف زمنية، مما يؤدى إلى تدنيه المصروفات، ومن ثم تضخيم الأرباح.
٥. يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدى إلى تضخيم الأرباح.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.

٧. يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضع الصيانة، ويمكن للمديرين تضخيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية.

٨. يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تضخيم الأرباح.

٩. يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.

ومن الأمثلة على وسائل ممارسة المنشأة لإدارة الأرباح ما يلي(الفار،٢٠٠٦،ص٩٧):

**١- إدارة المبيعات:**

تعمل الإدارة على زيادة المبيعات بشكل غير اعتيادي وذلك عن طريق إعطاء خصومات عالية وتسهيلات كبيرة في الدفع عند نهاية السنة الحالية، علمًا أن هذه المبيعات تمت في واقعها للسنة التالية، وبالتالي تكون المنشأة قد عجلت الاعتراف في الإيرادات لتظهر في السنة الحالية بدلا من السنة التالية.

**٢- إدارة المصروفات الاختيارية:**

تعمل المنشأة على تخفيض أو رفع بعض المصاريف القابلة للتحكم مثل (مصاريف الإعلان، والبحث والتطوير) بشكل غير اعتيادي نحو نهاية السنة الحالية، ليتم تحميليها على السنة التالية حيث تظهر السنة الحالية بمصاريف أقل والسنة التالية بمصاريف أعلى بشكل غير اعتيادي.

**٣- إدارة الإنتاج:**

تعمل المنشأة بالتحكم بكلفة إنتاج الوحدة زيادًة أو نقصانًا إما عن طريق تخفيض أو رفع كمية الإنتاج بشكل غير اعتيادي نحو نهاية السنة الحالية، ليتم الاعتراف ببعض المصاريف وتحميلها على السنة التالية ،وإما عن طريق التغيير في طرق حساب كلفة المخزون، أو غيرها من الطرق



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تؤثر في الربح التشـغيلي، ولا بد من الإشـارة هنا إلى أنه قد يحدث خلط في بعض الأدبيات المحاسبية في فهم مدى ممارسة الشركة لإدارة الإرباح وذلك فيما يتعلق في الربح التشغيلي كون التلاعب في الأرباح عن طريق القرارات التشغيلية يعتبر مقبولا أخلاقيًا.

## ٢-٣-٥ أدوات إدارة الأرباح

يتم التطرق إلى الأدوات التي يتم من خلالها تنفيذ الإسـتراتيجيات، حيث تتعدد تلك الأدوات التي تسـتخدم للتأثير في رقم صـافي الربح المتحقق لتحقيق أهداف الإدارة المحددة مسـبقا، وهذه الأدوات هي(المشهداني والفتلاوي،٢٠١٢،ص٣٢):

**١-إدارة المستحقات المحاسبية:**

عند إعداد القوائم المالية لأي شركة تجارية، فأن الأساس المحاسبي المستخدم لهذا الغرض هو أسـاس الاسـتحقاق، حيث تعد المدة المالية مدة مسـتقلة تحمل بما يخصـها من إيرادات ومصروفات ويتم استبعاد تلك الإيرادات والمصروفات التي تم قبضها أو صرفها ولا تخص تلك المدة ويتميز أسـاس الاسـتحقاق بأنه يعطي صـورة حقيقية عن نتائج نشـاط الشـركة ومركزها المالي، كونه يأخذ بالاعتبار المستحقات والالتزامات، ويفرق بين النفقات الرأسمالية والايرادية، مما يسـهل عملية المقارنة بصـورة سـليمة بين المدد المالية المختلفة فضـلاً عن انه يعطي تقييم اشمل لأداء الشركة خلال الفترات المتعاقبة.

**٢- التغير في السياسات والتقديرات المحاسبية والإبلاغ المالي.**

يعد التغيير في السـياسـات، التقديرات، والوحدة المحاسـبية، من الأدوات التي تمكنت الإدارة من استغلالها، للتأثير في أرباح المدة التي يتم فيها التغيير وقد يتعدى اثر ذلك إلى الفترات السابقة لمدة التغيير، حيث أن تعدد البدائل المحاسـبية مكن الإدارة من حرية الاختيار فيما بينها تحقيقاً لأهداف معينة ومرغوبة.

**٣- الفقرات غير الاعتيادية (الاستثنائية)**

يعد تصنيف الفقرات غير الاعتيادية والمناورة بها للتأثير في الأرباح، من الأساليب التي تلجا إليها الإدارة حيث تصـنف بعض الإيرادات والمصـروفات غير المتكررة على إنها بنود اعتيادية وبالعكس حسب تأثيرها في مستوى الأرباح، وقد عرف مجلس المبادئ المحاسبية الفقرات غير الاعتيادية "بأنها أحداث وعمليات تمتلك تأثيراً مادياً في الوقت الذي لا يتوقع تكرار حدوثها ولا تعد ضمن لنشاط الاعتيادي للشركة".



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٤- مدخل المستحقات:**

يعّد هذا المدخل من أكثر المداخل استخداماً من قبل الباحثين لقياس ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة الشركات، وذلك لكون ألأساس المستخدم في المحاسبة المالية والمعتمد فيها بشكل أساسي هو أساس الاستحقاق المحاسبي الذي يقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة الحالية ومبدأ تحقيق الايراد، إلا أنه بسبب الانتقادات الموجهة لذلك الأساس الذي يتطلب من المحاسب الكثير من التقدير والاجتهاد الشخصي ولاسيما في مجال احتساب الاندثار وتقدير المخصصات والاختيار فيما بين طرق تقويم المخزون فأنه يتيح الفرصة للإدارة في الاختيار والتقدير والحكم الشخصي واستغلال هذه الفرصة لممارسة إدارة الأرباح والتأثير في رقم الربح المتحقق، ، وتعّرف المستحقات الإجمالية بأنها ذلك الجزء غير النقدي من الدخل، ويقاس بالفرق بين الدخل على أساس الاستحقاق، والدخل على الأساس النقدي.

## ٢-٣-٦ طرق قياس إدارة الأرباح

يمكن تصنيف طرق قياس إدارة الأرباح إلى أربعة مداخل رئيسة وحسب التسلسل الزمني لظهورها وكالاتي( Vanpraag، ٢٠٠١، p٢٢)

**١- مدخل تصنيف بنود قائمة الدخل:**

اهتم عدد من الباحثين بأسلوب تصنيف الفقرات الاعتيادية وغير الاعتيادية كوسيلة لقياس محاولات الإدارة للتلاعب وإدارة أرباح شركاتها، من خلال تغيير تصنيف بعض الفقرات الاعتيادية وجعلها فقرات غير اعتيادية وبالعكس، بهدف تغيير رقم الربح المعلن عنه وهناك عدة نماذج استخدمت في ظل هذا المدخل.

**٢- مدخل التباين:**

يعتمد هذا المدخل على قياس التغير في أرباح الشركات ومقارنته مع التغير في إيرادات المبيعات من دون الحاجة إلى تقدير المستحقات غير الاختيارية أو التنبؤ بالأرباح وفحص المصروفات، حيث يتم تحليل نمط سلوك الأرباح والمبيعات خلال فترة معينة واحتساب التباين لمتغيرات القياس.

**٣- مدخل التغيرات المحاسبية:**

تستخدم إدارة الشركات مدخل التغيرات المحاسبية لتغيير رقم الربح المتحقق أو لتقليل الانحرافات غير المتوقعة في مستويات الأرباح، مستغلة بذلك المرونة المتاحة في تطبيق المبادئ



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاســبية المقبولة قبولاً وإمكانية التحول من طريقة إلى أخرى للتأثير في رقم الربح ويتم وفق هذا المدخل تقدير (GAAP) عاماً مستوى متوقع للأرباح قبل وبعد إجراء التغيرات المحاسبية لتحديد أثر هذا التغيرات في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الأرباح .

### ٢-٣-٧ طرق الحد من ممارسة إدارة الأرباح

إن المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية تسهل ممارسة إدارة ا لأرباح من قبل إدارة المنشأة ويظهر ذلك جليًا في كثير من الجوانب المحاسبية التي لا تتوانى إدارة المنشأ ة في استخدامها كوسيلة للتأثير على أرقام الربح المستهدف الذي يخدم رغباتها ويلبي طموحاته ا، ومن هذه الجوانب ما يتعلق بالجانب الاختياري في مبدأ أساس الاستحقاق ، والحرية في وضع التقديرات المحاسبية، والتغيير في السياسات المحاسبية، وحرية الإفصاح في بعض الأمور التي تتعلق في أرقام الأرباح، ولكن وعلى الرغم من مساحة الحرية التي تمنحها المعايير المحاسبية إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود جهود من قبل واضعي المعايير للحد من هذه الظاهرة حيث إن جهود واضعي المعايير للحد من ظاهرة إدارة الأرباح تتمثل في (إسماعيل،٢٠١٠،ص٣٠) :

١) الإلزام بتطبيق المعايير بدقة وعدم الخروج عنها بما في ذلك متطلبات الإفصاح لكل معيار.

٢) تحديد توقيت معين لتطبيق المعايير.

٣) تشجيع الإفصاح عن الأمور الاختيارية والتقديرية.

### أثار ممارسه إدارة الأرباح:

إن الكثير من المدراء يدركون أن إدارة الأر باح وان كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدى إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي (Clikeman،٢٠٠٣):

١. **تخفيض قيمة المنشأة** : قد تتخذ المنشاة الكثير من القرارات التشغيلية بغرض التأثير على الأر باح قصيرة الأجل إلا أن هذه القرارات قد تؤثر سلبا على كفاءة المنشاة الاقتصادية وقيمة المنشاة في الأجل الطويل.

٢. **تلاشي المعايير الأخلاقية** : حتى وان كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح، فهي ممارسة مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية، فالمنشأة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة، ويخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخاً أخلاقياً يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها، فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر.

٤. **إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية**: لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية، فمديري الإدارات التشغيلية يعالجون البيانات المالية بهدف الحصول على المكافآت، والترقيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ من قبل الإدارة.

ومن أهم مخاطر إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا، إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة.

٥. **العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية** : في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها، فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركةW.R وطلب منها إعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها، والسبب في ذلك أن الشركة "Grace & Co بين عام ١٩٩٠ و ١٩٩٢ قامت بتخفيض أرباحها المعلنة، وذلك بتسجيل احتياطيات غير صحيحة قيمتها ٥٥ مليون دولار، وبين عام ١٩٩٣ و ١٩٩٥ قامت بإعادة الاحتياطيات إلى الأرباح، وذلك لمقابلة الأرباح الفصلية المستهدفة، وحتى إذا لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات أو عقوبات تأديبية أخرى، فان مجرد إعادة احتساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلفاً جداً للشركة، فخلال السنوات الخمسة الماضية فقدت الشركات التي أعادت احتساب أرباحها في المتوسط ١٠ % من قيمتها السوقية خلال الثلاثة أيام التالية لإعلانها عن إعادة إعداد قوائمها المالية.

### ٢-٣-٨ طرق اكتشاف ممارسة إدارة الإرباح:

يرى البارودي(٢٠٠٢،ص١٠١) أن طرق اكتشاف قيام الإدارة في ممارسة إدارة الإرباح تكمن من خلال ملاحظة:

١. وجود ربح كبير ناتج عن بيع الأصول.

٢. وجود فجوة كبيرة بين صافي الدخل والسيولة النقدية الناتجة من العمليات حيث يعتبر التباين الكبير بين صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وبين رقم المبيعات مؤشراً على قيام المنظمة على تضخيم الإيرادات من خلال التلاعب في أسس الاعتراف بالإيرادات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. وجود فجوة كبيرة بين صافي الدخل المحاسبي والدخل الضريبي.
٤. الزيادة الكبيرة أو الانخفاض في رقم الأصول والاستثمارات المالية.
٥. وجود تعديل كبير في تقارير الربع الرابع من السنة المالية.
٦. وجود صفقات كبيرة مع الأطراف ذات العلاقة.

## ٢-٣-٩ عناصر التلاعب في الإرباح:

هناك مجموعه من عناصر مميزة للتلاعب في الارباح(yapping،٢٠٠٥،p٣٢)

١. يقوم بعملية التلاعب الإدارة بدلا من المحاسبين.
٢. القيام بعملية التلا عب تتم عن علم وقصـــد، وعلية فان التلا عب بالار باح يختلف عن الاخطاء غير المقصودة.
٣. الخطوات المتخذه للتلاعب لاتشـمل الخيارات المحاسـبية فحسـب، بل أيضـا تتضـمن القرارات الحقيقية .
٤. إن عملية التلاعب بالإر باح تتم عن طريق اتخاذ القرارات التجارية، وهو التلاعب الحقيقي بالارباح، ف حين ان التلاعب بالارباح بوســائل كالخيارات المحاســبية يعتبر التلا عب بالار باح على ورق، حيث ان التلا عب بالارباح ورقياً هي التلاعب بالارباح، في حين ان النوع الاخر أي التلاعب الحقيقي بالارباح يقصد بها الارباح الاقتصادية.
٥. مدى التلاعب بالأرباح، وذلك يعتمد كلياً على مستوى الأرباح المرجوة من قبل الإدارة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث
# منهجية الدراسة

**٣-١ المقدمة:**

**٣-٢ منهجية الدراسة:**

**٣-٣ أسلوب جمع البيانات:**

**٣-٤ مجتمع وعينة الدراسة:**

**٣-٥ أداة الدراسة:**

**٣-٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:**

**٣-٧ إجراءات الدراسة:**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث

# منهجية الدراسة

## ٣-١ المقدمة:

تضمَّن هذا الجزء منهجية الدراسة وطبيعتها، وطرق جمع البيانات كما تم تعريف مجتمع الدراسة، وكذلك توضيح كيفية اختيار عينة الدراسة، بالإضافة إلى تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ومقاييس التحليل التي استخدمت لقياس أبعاد الدراسة في الأداة المتبعة.

## ٣-٢ منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بأسلوبيه النظري والميداني، حيث قام الباحث باستخدام وسائل جمع البيانات الأولية من الأدبيات المحاسبية المتعلق بموضوع دور مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات، إضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة كما قام الباحث باستخدام الأسلوب الميداني لجمع البيانات من المصادر الأولية، وذلك عن تطوير استبانة تخدم أهداف الدراسة، تم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة.

## ٣-٣ أسلوب جمع البيانات:

تم الحصول على البيانات الأولية من خلال مراجعة الباحث للأدبيات من كتب ودوريات ودراسات سابقة ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، أما فيما يتعلق بجمع البيانات الأولية، فقد قام الباحث بتطوير استبانة بالاعتماد على الإطار النظري، والدراسات السابقة ذات العلاقة، ومن ثم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، وذلك بغرض قياس متغيرات هذه الدراسة.

## ٣-٤ مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة قام الباحث بالتطبيق على جميع أفراد المجتمع والبالغ عددهم (٢٣٠) تم اختيارهم بطريقة عشوائية، ولغرض تطبيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتطوير استبانة أعدت خصيصاً لهذه الدراسة، وتأكد من صدق الاستبانة وثباتها، ثم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددها (٢٣٠)، وتم استرجاع (٢١٩) استبانة،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استبعدت منها (١٧) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، لذلك فإن مجموع الاستبانات التي استخدمت في التحليل الإحصائي بلغت (٢١٩) استبانة أي ما نسبته (٨٧%) تقريباً.

### ٣-٥ أداة الدراسة:

قام الباحث باستخدام الإستبانة كوسيلة لجمع المعلومات بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، حيث قام الباحث بتطوير الإستبانة بالرجوع إلى الأدب السابق والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، واستعان الباحث بدراسة يوسف (٢٠١٢) ودراسة أحمد (٢٠١٢)، ودراسة رياض (٢٠١٢)، دراسة العزي (٢٠٠٨)، دراسة الداعور وعابد (٢٠٠٩)، دراسة المومني(٢٠٠٦)، بهدف تحقيق أهداف الدراسة التي تسعى إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في الشركات المساهمة الأردنية في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات، وتكوَّنت الإستبانة من ثلاثة أجزاء على النحو الآتي:

**الجزء الأول:** إشتمل على المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وهي: (المؤهل العلمي، الخبرة العلمية، المسمى الوظيفي، عدد الدورات أو المؤتمرات التي شاركت فيها بموضوع إدارة الأرباح، عدد الدورات أو المؤتمرات التي شاركت فيها بموضع الغش والتلاعب في القوائم المالية، الشهادات المهنية، التخصص العلمي).

**الجزء الثاني:** اشتمل على (١٢) فقرة تناولت كيفية تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.

**الجزء الثالث**: اشتمل على (٧) فقرات تناولت دور التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات.

**الجزء الرابع**: اشتمل على (١٠) فقرات تناولت كيفية عمل مجالس الإدارة على تسهيل كهمة مدقق الحسابات الخارجي لتقليل من التلاعب في أرباح الشركات.

**الجزء الخامس**: اشتمل على (١٠) فقرات تناولت على دور الاستقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات.

**الجزء السادس**: اشتمل على (٧) فقرات تناولت مدى تأثير المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء اتفق تماما (٥)، اتفق (٤)، اتفق إلى حد ما (٣)، لا أتفق (٢)، لا أتفق تماما (١)، وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تم الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية.

## ٣-٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة بالإجابة عن أسئلة الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS):

- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
- معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع مجالات الدراسة ومعامل ارتباط بيرسون لاستخراج الثبات.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة، واختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t.Test).

**٣-٧ إجراءات الدراسة:**

بغرض تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائجها قام الباحث بالإجراءات التالية:

١. قام الباحث بالإطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، قام الباحث بتطوير استبانة بالاستعانة بالأدب النظري المتعلق والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
٢. قام الباحث بالحصول على الموافقة من قبل الجهات المختصة لتطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة.
٣. قام الباحث بعرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من (١٣) محكماً من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال إدارة الأعمال في الجامعات الأردنية، وقام بالأخذ بآرائهم وإجراء ما يلزم من حذف وإضافة وتعديل في ضوء مقترحاتهم.،
٤. قام الباحث بتوزيع أداة الدراسة بصورتها النهائية بعد تعديلها على عينة الدراسة التي بلغت (٢١٩) موظف من الشركات الأردنية.
٥. قام الباحث بإجراء المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) بغرض التوصل إلى النتائج والتوصيات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم اقتراح مجموعة من التوصيات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الرابع
# عرض البيانات واختبار الفرضيات

**٤-١ وصف خصائص عينة الدراسة:**

**٤-٢ ثبات أداة الدراسة:**

**٤-٣ عرض نتائج الدراسة الميدانية:**

**٤-٤ اختبار الفرضيات:**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الرابع

## تحليل البيانات واختبار الفرضيات

### ٤-١ وصف خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (١) الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الدراسة والمكونة من (المؤهل العلمي، الخبرة العملية، المسمى الوظيفي، عدد الدورات أو المؤتمرات التي شاركت فيها بموضوع إدارة الأرباح، عدد الدورات أو المؤتمرات التي شاركت فيها بموضوع الغش والتلاعب في القوائم المالية، الشهادات المهنية، التخصص العلمي) وهي على النحو التالي:

**الجدول (١):**
**توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية**

| المتغيرات | الفئة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| المؤهل العلمي | دبلوم | ٩٠ | ٠.١٥ |
| | بكالوريوس | ١٠٤ | ٠.٤٢ |
| | دبلوم عالي | ٣٠ | ٠.١٤ |
| | ماجستير | ٥٦ | ٠.٢١ |
| | دكتوراه | ١٦ | ٠.٠٧ |
| | المجموع | ٢١٥ | ١٠٠.٠ |
| الخبرة العملية | أقل من ٥ سنوات | ٣١ | ١٤.٤ |
| | من٥ إلى أقل من١٠سنوات | ٥٠ | ٢٣.٣ |
| | من ١٠إلى أقل من١٥ سنة | ٥٤ | ٢٥.١ |
| | من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة | ٤٨ | ٢٢.٣ |
| | ٢٠ سنة فأكثر | ٣٢ | ١٤.٩ |
| | المجموع | ٢١٥ | ١٠٠.٠ |
| المسمى الوظيفي | رئيس مجلس إدارة | ١١ | ٠.٠٥ |
| | مدير تنفيذي | ٧٥ | ٠.٣٥ |
| | نائب رئيس مجلس الإدارة | ٤٨ | ٠.٢٢ |
| | عضو مجلس إدارة | ٨١ | ٠.٣٨ |
| | المجموع | ٢١٥ | ١٠٠.٠ |
| عدد الدورات أو المؤتمرات التي شاركت فيها بموضوع إدارة الأرباح | لا توجد أي مشاركة | ٤٣ | ٢٠.٠ |
| | من١ إلى ٥ دورات | ٧١ | ٣٣.٠ |
| | من ٦ إلى ١٠ دورات | ٣٣ | ١٥.٣ |
| | من ١١ إلى ١٥ دورة | ٤١ | ١٩.١ |
| | ١٦ دورة فأكثر | ٢٧ | ١٢.٦ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | |
|---|---|---|---|
| | المجموع | ٢١٥ | ١٠٠.٠ |
| عدد الدورات أو المؤتمرات التي شاركت فيها بموضوع الغش والتلاعب في القوائم المالية | لا توجد أي مشاركة | ٤٨ | ٢٢.٣ |
| | من١ إلى ٥ دورات | ٤٤ | ٢٠.٥ |
| | من ٦ إلى ١٠ دورات | ٥٢ | ٢٤.٢ |
| | من ١١ إلى ١٥ دورة | ٤١ | ١٩.١ |
| | ١٦ دورة فأكثر | ٣٠ | ١٤.٠ |
| | المجموع | ٢١٥ | ١٠٠.٠ |
| الشهادات المهنية | JCPA | ٤٠ | ٠.١٩ |
| | CMA | ٥٥ | ٠.٢٦ |
| | CFA | ٤١ | ٠.١٩ |
| | CPA | ٤٤ | ٠.٢٠ |
| | لا يحمل شهادة | ٣٥ | ٠.١٦ |
| | المجموع | ٢١٥ | ١٠٠.٠ |
| التخصص العلمي | محاسبة | ٧٨ | ٣٦.٣ |
| | إدارة أعمال | ٥٨ | ٢٧.٠ |
| | تمويل ومصارف | ٤٢ | ١٩.٥ |
| | اقتصاد | ٣٧ | ١٧.٢ |
| | المجموع | ٢١٥ | ١٠٠.٠ |

يظهر من الجدول رقم (١) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير **المؤهل العلمي**، يظهر أن رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الحاصلين على شهادة البكالوريوس هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٩٠) بنسبة مئوية (٠.٤٢٪)، بينما الحاصلين على الدكتوراة هم الأقل تكراراً والذي بلغ (١٦) وبنسبة مئوية (٠.٠٧%).
- بالنسبة لمتغير **الخبرة العملية**، يظهر أن رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الذين تتراوح خبرتهم بين (من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٥٤) بنسبة مئوية (٢٥.١%)، بينما الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٣١) وبنسبة مئوية (١٤.٤%).
- بالنسبة لمتغير **المسمى الوظيفي**، يظهر أن أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٨١) بنسبة مئوية (٠.٣٨%) بينما رؤساء هذه المجالس هم الأقل تكراراً والذي بلغ (١١) وبنسبة مئوية (٠.٠٥%).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بالنسبة لمتغير **الدورات والمؤتمرات المختصة بموضوع إدارة الأرباح**، يظهر أن رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الذين شاركوا بِـ (من١ إلى ٥ دورات) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٧١) بنسبة مئوية (٣٣.٠%)، بينما الذين شاركوا بِـ (١٦ دورة فأكثر) هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٢٧) وبنسبة مئوية (١٢.٦%).
- بالنسبة لمتغير **الدورات والمؤتمرات المختصة بموضوع الغش والتلاعب في القوائم المالية**، يظهر أن رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الذين شاركوا بِـ (٦ إلى ١٠ دورات) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٥٤) بنسبة مئوية (٢٤.٢%)، بينما الذين شاركوا بِـ (١٦ دورة فأكثر) هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٣٠) وبنسبة مئوية (١٤.٠%).
- بالنسبة لمتغير الشهادات المهنية، يظهر أن رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الحاصلين على شهادة (CFA) المهنية هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٥٥) بنسبة مئوية (٢٦.٠%)، بينما الذين لا يحملون أي شهادة مهنية هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٣٥) وبنسبة مئوية (١٦.٠%).
- بالنسبة لمتغير **التخصص العلمي**، يظهر أن رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية الذين درسوا (محاسبة) هم الأكثر تكراراً والذي بلغ (٧٨) بنسبة مئوية (٣٦.٣%)، بينما الذين درسوا (اقتصاد) هم الأقل تكراراً والذي بلغ (٣٧) وبنسبة مئوية (١٧.٢%).

### ٤-٢ ثبات أداة الدراسة:

بغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيقها مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكون من (٤٠) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية تم اختيارهم من خارج العينة الأصلية، الجدول (٢) يوضح ذلك.

كما تم تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميع مجالات الدراسة والأداة ككل، والجدول (٢) يوضح ذلك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول (٢):**
**معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بمجالات الدراسة والأداة ككل**

| الرقم | المجال | عدد الفقرات | معامل كرونباخ ألفا | معامل ثبات الإعادة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | فاعلية الرقابة الداخلية | ١٢ | ٠.٧٩ | ٠.٨٣ |
| ٢ | التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي | ٧ | ٠.٨٤ | ٠.٨٧ |
| ٣ | مهمة مدقق الحسابات الخارجي | ١٠ | ٠.٧٤ | ٠.٧٩ |
| ٤ | الاستقلالية | ١٠ | ٠.٧٩ | ٠.٨٣ |
| ٥ | لجنة المكافآت | ٧ | ٠.٧٢ | ٠.٧٦ |
| **الأداة ككل** | | **٤٦** | **٠.٨٩** | **٠.٨٦** |

يظهر من الجدول (٢) أن معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة تراوحت بين (٠.٧٢-٠.٨٤) كان أعلا ها لمجال "التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي" ، وأدناها لمجال "لجنة المكافآت"، وبلغ معامل كرونباخ ألفا للأداة ككل (٠.٨٩)، وجميع معاملات الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل الثبات (كرونباخ الفا) مقبول إذا زاد عن (٠.٧٠).

كما تراوحت معاملات ثبات الإعادة لمجالات الدراسة تراوحت بين (٠.٧٦-٠.٨٧) كان أعلاها لمجال "التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي" ، وأدناها لمجال "لجنة المكافآت"، وبلغ معامل ثبات الإعادة للأداة ككل (٠.٨٦)، وجميع معاملات ثبات الإعادة مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة، حيث يعتبر معامل ثبات الإعادة مقبول إذا زاد عن (٠.٧٠).

## ٤-٣ عرض نتائج الدراسة الميدانية:

**الجدول (٣):**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل (ن=٢١٥)**

| الرقم | المجال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | فاعلية الرقابة الداخلية | ٣.٧٠ | ٠.٧٣ | ٥ | مرتفعة |
| ٢ | التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي | ٣.٧١ | ٠.٨٤ | ٤ | مرتفعة |
| ٣ | مهمة مدقق الحسابات الخارجي | ٣.٨٣ | ٠.٦٤ | ٢ | مرتفعة |
| ٤ | الاستقلالية | ٣.٨٥ | ٠.٦٤ | ١ | مرتفعة |
| ٥ | لجنة المكافآت | ٣.٨٠ | ٠.٧١ | ٣ | مرتفعة |
| **الأداة ككل** | | **٣.٧٨** | **٠.٤٩** | - | **مرتفعة** |

يظهر من الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة تراوحت بين (٣.٧٠-٣.٨٥)، كان أعلاها للمجال الرابع "الاستقلالية" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٥) وبدرجة مرتفعة، يليه المجال الثالث "مهمة مدقق الحسابات الخارجي" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٣) وبدرجة مرتفعة، ومن ثم المجال الخامس "لجنة المكافآت" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٠) وبدرجة مرتفعة،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالمرتبة الأخيرة المجال الأول "فاعلية الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٧٠) وبدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٣.٧٨) وبدرجة مرتفعة.

وفيما يلي عرض المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات الدراسة ولكل مجال ككل.

**المجال الأول: فاعلية الرقابة الداخلية**

**الجدول (٤):**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "فاعلية الرقابة الداخلية" والمجال ككل (ن=٢١٥)**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | يدرك مجلس الإدارة إن الرقابة الداخلية هي العملية التي يتم من خلالها التأكد من أن خطط المؤسسة تنفذ حسب ما اعد لها مما يساهم في التخفيف من التلاعب في الأرباح | ٣.٧٥ | ١.٢٥ | ٥ | مرتفعة |
| ٢ | يعمل مجلس الإدارة على تعزيز عمل الرقابة الداخلية في حماية موارد المؤسسة من الضياع والاختلاس والأخطاء. | ٣.٣٣ | ١.٢٥ | ١٢ | متوسطة |
| ٣ | يساهم مجلس الإدارة في التأكيد من الالتزام بالقوانين والأنظمة وتوجهات الإدارة من خلال الرقابة الداخلية. | ٣.٦٣ | ١.٢٠ | ٨ | متوسطة |
| ٤ | يعتمد مجلس الإدارة على الرقابة الداخلية في إظهار البيانات المالية والإدارية والإفصاح عنها بعدالة . | ٣.٧٧ | ١.١٩ | ٤ | مرتفعة |
| ٥ | يسمح مجلس الإدارة لجهاز الرقابة الداخلية في تنظيم المنشأة لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات. | ٣.٧٣ | ١.٢٣ | ٦ | مرتفعة |
| ٦ | يعمل مجلس الإدارة على إعطاء الرقابة الداخلية صلاحيات في التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية. | ٣.٨٩ | ١.١٣ | ٢ | مرتفعة |
| ٧ | يساهم مجلس الإدارة في توفر السرعة في نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الانحرافات في حالة وجودها. | ٣.٨٨ | ١.١٧ | ٣ | مرتفعة |
| ٨ | يرى مجلس الإدارة أن الرقابة الداخلية ترتبط بمجلس الإدارة مباشرة ولا تتبع للمدير المالي. | ٤.٠٠ | ١.١٨ | ١ | مرتفعة |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٩ | يرى مجلس الإدارة أن الرقابة الداخلية تعمل على حماية الاقتصـــاد الوطني من خلال كشـــف التلا عب وتقليل التلاعب في الإرباح . | ٣.٥٢ | ١.١٢ | ١١ | متوسطة |
| ١٠ | يرى مجلس الإدارة أن الر قابة الداخلية تعمل على إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة. | ٣.٧٣ | ١.٢٠ | ٦ | مرتفعة |
| ١١ | يعطي مجلس الإدارة جهاز الرقابة الداخلية صـــلاحيات عدم تسجيل معاملات مالية غير حقيقية. | ٣.٥٥ | ٢.٣٦ | ١٠ | متوسطة |
| ١٢ | يحرص مجلس الإدارة على توفر القيم الأخلاقيـة والاستقامة في موظفي الرقابة الداخلية. | ٣.٥٧ | ١.٢٥ | ٩ | متوسطة |
| **"فاعلية الرقابة الداخلية" ككل** | | **٣.٧٠** | **٠.٧٣** | - | **مرتفعة** |

يظهر من الجدول (٤) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال **"فاعلية الرقابة الداخلية"** تراوحت بين (٣.٣٣-٤.٠٠)، كان أعلاها الفقرة رقم (٨) والتي تنص على "يرى مجلس الإدارة أن الرقابة الداخلية ترتبط بمجلس الإدارة مباشرة ولا تتبع للمدير المالي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حســـابي (٤.٠٠) وبدرجة مرتفعة، تليها الفقرة رقم (٦) والتي تنص على "يعمل مجلس الإدارة على إعطاء الرقابة الداخلية صـلاحيات في التأكد من دقة البيانات المحاسـبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية" بمتوسط حسابي (٣.٨٩) وبدرجة مرتفعة، ومن ثم الفقرة رقم (٧) والتي تنص على "يساهم مجلس الإدارة في توفر السرعة في نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الانحرافات في حالة وجودها" بمتوسط حسابي (٣.٨٨) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢) والتي تنص على "يعمل مجلس الإدارة على تعزيز عمل الرقابة الداخلية في حماية موارد المؤسسة من الضياع والاختلاس والأخطاء" بمتوسط حسابي (٣.٣٣) وبدرجة متوســـطة، وبلغ المتوســـط الحســـابي للمجال **"فاعلية الرقابة الداخلية"** ككل (٣.٧٠) وبدرجة مرتفعة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المجال الثاني: التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي

**الجدول (٥):**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي" والمجال ككل (ن=٢١٥)**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | يوجد دور للتأهيل العلمي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات | ٣.٧٥ | ١.١٩ | ٤ | مرتفعة |
| ٢ | يوجد دور للخبرة العملية لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات | ٣.٧٦ | ١.١٧ | ٣ | مرتفعة |
| ٣ | يو جد للقيم الأخلاقية لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات. | ٣.٧٧ | ١.١٨ | ٢ | مرتفعة |
| ٤ | يقوم جميع أعضاء مجلس الإدارة بتقديم إقرار خطي بما يملكونه هم وأزواجهم وأولادهم القاصرين والبالغين من أسهم الشركة وأسماء الشركات التي يملكون أسهماً وحصصاً فيها | ٣.٧٢ | ١.١٦ | ٥ | مرتفعة |
| ٥ | لا يجوز تقديم قروض نقدية إلى رئيس مجلس الإدارة أو أي من أعضائه وأصوله وفروعه وزوجه | ٣.٨١ | ١.٢٠ | ١ | مرتفعة |
| ٦ | لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو احد أعضائه أو المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابه | ٣.٦١ | ١.٢٧ | ٦ | متوسطة |
| ٧ | يعمل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي ومديرها العام على تبليغ مراقب الشركات فورا عند تعرض الشركة إلى "أوضاع مالية أو إدارية سيئة أو لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو حقوق دائنيها. | ٣.٥٩ | ١.١١ | ٧ | متوسطة |
| **"التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي" ككل** | | **٣.٧١** | **٠.٨٤** | **-** | **مرتفعة** |

يظهر من الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال "التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي" تراوحت بين (٣.٥٩-٣.٨١)، كان أعلاها الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "لا يجوز تقديم قروض نقدية إلى رئيس مجلس الإدارة أو أي من أعضائه وأصوله وفروعه وزوجه" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٨١) وبدرجة مرتفعة، تليها الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "يوجد للقيم الأخلاقية لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات" بمتوسط حسابي (٣.٧٧) وبدرجة مرتفعة، ومن ثم الفقرة رقم (٢) والتي تنص على "يو جد دور للخبرة العملية لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات" بمتوسط حسابي (٣.٧٦) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٧) والتي تنص على "يعمل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي ومديرها العام على



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبليغ مراقب الشركات فورا عند تعرض الشركة إلى "أوضاع مالية أو إدارية سيئة أو لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو حقوق دائنيها" بمتوسط حسابي (٣.٥٩) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "**التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي**" ككل (٣.٧١) وبدرجة مرتفعة.

**المجال الثالث: مهمة مدقق الحسابات الخارجي**

**الجدول (٦):**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "مهمة مدقق الحسابات الخارجي" والمجال ككل (ن=٢١٥)**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | يعمل مجلس الإدارة على تمتع مدقق الحسابات بالنزاهة والموضوعية والاستقلالية في عمله. | ٣.٥٠ | ١.٢٤ | ١٠ | متوسطة |
| ٢ | يساهم مجلس الإدارة على عدم وجود علاقة شخصية مع مدقق الحسابات. | ٣.٨٣ | ١.٢٠ | ٦ | مرتفعة |
| ٣ | يعمل مجلس الإدارة على عدم وجود علاقة مالية مع مدقق الحسابات وإدارة المنشأة، وعدم إعطاء الهدية لمدقق الحسابات. | ٣.٧٠ | ١.٢١ | ٩ | مرتفعة |
| ٤ | يعمل مجلس الإدارة على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه مدقق الحسابات. | ٣.٩٩ | ١.١٧ | ٢ | مرتفعة |
| ٥ | يعمل مجلس الإدارة على خلق الثقة بالقوائم المالية لدى مستخدميها من خلال مدقق الحسابات وذلك بالإفصاح الكامل والالتزام بالشفافية والعرض العادل للقوائم. | ٣.٩٥ | ١.٠٩ | ٣ | مرتفعة |
| ٦ | يطلب مجلس الإدارة على إعداد القوائم المالية من خلال مدقق الحسابات بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. | ٣.٧٤ | ١.٢٠ | ٧ | مرتفعة |
| ٧ | يطلب مجلس الإدارة على أن يلتزم مدقق الحسابات عند قيامة بعملية التدقيق بالتشريعات والقوانين والأنظمة السارية. | ٤.٠٢ | ١.٠٢ | ١ | مرتفعة |
| ٨ | يعمل مجلس الإدارة على أن يكون مدقق الحسابات الخارجي على معرفة كافية بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. | ٣.٩٢ | ١.٠٩ | ٤ | مرتفعة |
| ٩ | يحرص مجلس الإدارة على أن تكون مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات بمعرفة لجنة التدقيق. | ٣.٩١ | ١.٢٠ | ٥ | مرتفعة |
| ١٠ | يستجيب مجلس الإدارة لتوصية مجلس الإدارة بتغيير مدقق الحسابات إذا تبين أن أحدى موظفي الشركة المهمين قد عمل موظفا لدى شركة التدقيق. | ٣.٧٣ | ١.١٩ | ٨ | مرتفعة |
| **"مهمة مدقق الحسابات الخارجي" ككل** | | **٣.٨٣** | **٠.٦٤** | **-** | **مرتفعة** |

يظهر من الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال "**مهمة مدقق الحسابات الخارجي**" تراوحت بين (٣.٥٠-٤.٠٢)، كان أعلاها الفقرة رقم (٧) والتي تنص على "يطلب



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الإدارة على أن يلتزم مدقق الحسابات عند قيامة بعملية التدقيق بالتشريعات والقوانين والأنظمة السارية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٠٢) وبدرجة مرتفعة، تليها الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "يعمل مجلس الإدارة على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه مدقق الحسابات" بمتوسط حسابي (٣.٩٩) وبدرجة مرتفعة، ومن ثم الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "يعمل مجلس الإدارة على خلق الثقة بالقوائم المالية لدى مستخدميها من خلال مدقق الحسابات وذلك بالإفصاح الكامل والالتزام بالشفافية والعرض العادل للقوائم" بمتوسط حسابي (٣.٩٥) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١) والتي تنص على "يعمل مجلس الإدارة على تمتع مدقق الحسابات بالنزاهة والموضوعية والاستقلالية في عمله" بمتوسط حسابي (٣.٥٠) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "**مهمة مدقق الحسابات الخارجي**" ككل (٣.٨٣) وبدرجة مرتفعة.

**المجال الرابع: الاستقلالية**

**الجدول (٧):**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "الاستقلالية" والمجال ككل (ن=٢١٥)**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | تساهم استقلالية مجلس الإدارة إلى دعم استقلالية مدقق الحسابات الخارجي لتقليل التلاعب في أرباح الشركات. | ٣.٨٧ | ١.١٦ | ٥ | مرتفعة |
| ٢ | تساهم استقلالية مجلس الإدارة إلى استقلالية الرقابة الداخلية لتقليل التلاعب في أرباح الشركات. | ٣.٧٠ | ١.١٥ | ٩ | مرتفعة |
| ٣ | تساهم استقلالية مجلس الإدارة إلى الشفافية في إعداد التقارير المالية مما يؤدي لتقليل التلاعب في أرباح الشركات. | ٣.٨٩ | ١.٠٥ | ٣ | مرتفعة |
| ٤ | إن استقلالية مجلس الإدارة يساهم في تقيد الشركة لقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة | ٣.٨٥ | ١.٠٣ | ٦ | مرتفعة |
| ٥ | إن استقلالية مجلس الإدارة تحرص على قيام الإدارة والمدقق الداخلي بمراجعه القوائم المالية قبل إعداد التقارير السنوية. | ٣.٩٣ | ١.٠٨ | ٢ | مرتفعة |
| ٦ | إن استقلالية مجلس الإدارة تهتم بتوصيات لجان التدقيق المتعلقة بالتغيرات في التقديرات المحاسبية ومدى ملائمتها قبل اعتمادها. | ٣.٨٤ | ١.١٢ | ٧ | مرتفعة |
| ٧ | إن استقلالية مجلس الإدارة تعمل على توفير تسهيلات حضور أي موظف في الشركة للمثول أمام اللجان المختصة لتزويدها بالمعلومات والإيضاحات. | ٣.٧٠ | ١.٠٧ | ٩ | مرتفعة |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٨ | إن وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من خارج المنشأة يعزز استقلالية مجلس الإدارة. | ٤.٠٣ | ١.٠٢ | ١ | مرتفعة |
| ٩ | إن استقلالية لجان مجلس الإدارة المتعلقة بالمكافآت والتعيينات والمراجعة والتدقيق تؤدي إلى التقليل من التلاعب في الأرباح | ٣.٨٩ | ١.١٠ | ٣ | مرتفعة |
| ١٠ | إن استقلالية مجلس الإدارة تعطي قوة للمجلس من الناحية الإشرافية ودور اكبر لأعضائه في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة المنشأة. | ٣.٨٠ | ١.١٦ | ٨ | مرتفعة |
| **"الاستقلالية" ككل** | | **٣.٨٥** | **٠.٦٤** | **-** | **مرتفعة** |

يظهر من الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال "الاستقلالية" تراوحت بين (٣.٧٠-٤.٠٣)، كان أعلا ها الفقرة رقم (٨) والتي تنص على "إن وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من خارج المنشأة يعزز استقلالية مجلس الإدارة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٠٣) وبدرجة مرتفعة، تليها الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "إن استقلالية مجلس الإدارة تحرص على قيام الإدارة والمدقق الداخلي بمراجعه القوائم المالية قبل إعداد التقارير السنوية" بمتوسط حسابي (٣.٩٣) وبدرجة مرتفعة، ومن ثم الفقرة رقم (٣) والتي تنص على "تساهم استقلالية مجلس الإدارة إلى الشفافية في إعداد التقارير المالية مما يؤدي لتقليل التلاعب في أرباح الشركات" والفقرة رقم (٩) والتي تنص على "إن استقلالية لجان مجلس الإدارة المتعلقة بالمكافآت والتعيينات والمراجعة والتدقيق تؤدي إلى التقليل من التلاعب في الأرباح" بمتوسط حسابي (٣.٨٩) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٢) والتي تنص على "تساهم استقلالية مجلس الإدارة إلى استقلالية الرقابة الداخلية لتقليل التلاعب في أرباح الشركات" والفقرة رقم (٧) والتي تنص على "إن استقلالية مجلس الإدارة تعمل على توفير تسهيلات حضور أي موظف في الشركة للمثول أمام اللجان المختصة لتزويدها بالمعلومات والإيضاحات" بمتوسط حسابي (٣.٧٠) وبدرجة مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "الاستقلالية" ككل (٣.٨٥) وبدرجة مرتفعة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المجال الخامس: لجنة المكافآت

**الجدول (٨):**
**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال "لجنة المكافآت" والمجال ككل (ن=٢١٥)**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت في الشركة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل، ويكون اثنان منهم (بما في ذلك رئيس اللجنة) من الأعضاء المستقلين. | ٣.٦٤ | ١.١٨ | ٦ | متوسطة |
| ٢ | تولي لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر يساهم في التخفيض من التلاعب في الأرباح. | ٣.٧١ | ١.١٩ | ٥ | مرتفعة |
| ٣ | قيام لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية بإعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل مستمر يساهم في التخفيض من التلاعب في الأرباح. | ٤.٠٩ | ١.١٤ | ١ | مرتفعة |
| ٤ | قيام لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية بتحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم يساهم في التخفيض من التلاعب في الأرباح. | ٣.٩٧ | ١.٢٣ | ٢ | مرتفعة |
| ٥ | قيام لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية بإعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل سنوي يساهم في التخفيض من التلاعب في الإرباح. | ٣.٧٥ | ١.٢٠ | ٤ | مرتفعة |
| ٦ | الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى الشركة في التقرير السنوي، وتحديدا مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس يساهم في التخفيض من التلاعب في الأرباح. | ٣.٥٩ | ١.٢٩ | ٧ | متوسطة |
| ٧ | توصي لجنة الترشيحات والمكافآت بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام، كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية لتخفيض التلاعب في الأرباح. | ٣.٨٤ | ١.٢٢ | ٣ | مرتفعة |
| **"لجنة المكافآت" ككل** | | **٣.٨٠** | **٠.٧١** | - | **مرتفعة** |

يظهر من الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال **"لجنة المكافآت"** تراوحت بين (٣.٥٩-٤.٠٩)، كان أعلاها الفقرة رقم (٨) والتي تنص على "قيام لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية بإعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل مستمر يساهم في التخفيض من التلاعب في الأرباح"



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٠٩) وبدرجة مرتفعة، تليها الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "قيام لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية بتحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم يساهم في التخفيض من التلاعب في الأرباح" بمتوسط حسابي (٣.٩٧) وبدرجة مرتفعة، ومن ثم الفقرة رقم (٧) والتي تنص على "توصي لجنة الترشيحات والمكافآت بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام، كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية لتخفيض التلاعب في الأرباح" بمتوسط حسابي (٣.٨٤) وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٦) والتي تنص على "الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى الشركة في التقرير السنوي ، وتحديدا مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس يساهم في التخفيض من التلاعب في الأرباح" بمتوسط حسابي (٣.٥٩) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال "**لجنة المكافآت**" ككل (٣.٨٠) وبدرجة مرتفعة.

## ٤-٤ اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى للدراسة: لا تعمل مجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.**

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "t" للعينات المنفردة ( One- Sample t. Test) للكشف عن دور مجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات، والجدول (٩) يوضح ذلك.

**الجدول (٩):**

**نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور مجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات**

| تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة "t" | الدلالة الإحصائية | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٣.٧٠ | ٠.٧٣ | ٢١٤ | ١٣.٩٧٣ | ٠.٠٠ | رفض |

يظهر من الجدول (٩) أن قيمة (t) موجبة وبلغت (١٣.٩٧٣) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخماسي وهي (٣)، وأظهرت النتائج وجود دور لمجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات؛ وبذلك ترفض الفرضية الأولى للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي:

**"تعمل مجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات".**

**الفرضية الثانية للدراسة: لا يوجد دور للتأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات.**

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات، والجدول (١٠) يوضح ذلك.

**الجدول (١٠):**
**نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات**

| التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة "t" | الدلالة الإحصائية | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٣.٧١ | ٠.٨٤ | ٢١٤ | ١٢.٤٨٩ | ٠.٠٠ | رفض |

يظهر من الجدول (١٠) أن قيمة (t) موجبة وبلغت (١٢.٤٨٩) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخماسي وهي (٣)، وأظهرت النتائج وجود دور التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات؛ وبذلك ترفض الفرضية الثانية للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي:

**"يوجد دور للتأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات".**

**الفرضية الثالثة للدراسة: لا تعمل مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي للتقليل من التلاعب في أرباح الشركات.**

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي لتقليل من التلاعب في أرباح الشركات، والجدول (١١) يوضح ذلك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول (١١):**

**نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي للتقليل من التلاعب في أرباح الشركات**

| مهمة مدقق الحسابات الخارجي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة "t" | الدلالة الإحصائية | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٣.٨٣ | ٠.٦٤ | ٢١٤ | ١٩.١٣٢ | ٠.٠٠ | رفض |

يظهر من الجدول (١١) أن قيمة (t) موجبة وبلغت (١٩.١٣٢) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخماسي وهي (٣)، وأظهرت النتائج وجود دور مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي للتقليل من التلاعب في أرباح الشركات؛ وبذلك ترفض الفرضية الثالثة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي:

**"تعمل مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي للتقليل من التلاعب في أرباح الشركات"**.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الرابعة للدراسة: لا يوجد دور لاستقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات**

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "t" للعينات المنفردة ( One- Sample t. Test) للكشف عن دور استقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات، والجدول (١٢) يوضح ذلك.

**الجدول (١٢):**
**نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن دور استقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات**

| الاستقلالية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة "t" | الدلالة الإحصائية | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٣.٨٥ | ٠.٦٤ | ٢١٤ | ١٩.٤٤١ | ٠.٠٠ | رفض |

يظهر من الجدول (١٢) أن قيمة (t) موجبة وبلغت (١٩.٤٤١) و بدلالة إحصائية (٠.٠٠)، حيث تم مقارنة الوسط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخماسي وهي (٣)، وأظهرت النتائج وجود دور لاستقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات؛ وبذلك ترفض الفرضية الرابعة للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي:

**"يوجد دور لاستقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات".**

**الفرضية الخامسة للدراسة: تؤثر لجنة المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.**

لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار "t" للعينات المنفردة ( One- Sample t. Test) للكشف عن أثر لجنة المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات، والجدول (١٣) يوضح ذلك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول (١٣):**

**نتائج اختبار "t" للعينات المنفردة (One- Sample t. Test) للكشف عن أثر لجنة المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات**

| لجنة المكافآت | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجات الحرية | قيمة "t" | الدلالة الإحصائية | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٣.٨٠ | ٠.٧١ | ٢١٤ | ١٦.٥٤١ | ٠.٠٠ | قبول |

يظهر من الجدول (١٣) أن قيمة (t) موجبة وبلغت (١٦.٥٤١) وبدلالة إحصائية (٠.٠٠)، حيث تم مقارنة الو سط العام بالقيمة المعيارية للتدريج الخما سي و هي (٣)، وأظهرت النتائج وجود أثر للجنة المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات؛ وبذلك تقبل الفرضية الخامسة للدراسة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الخامس
# مناقشة النتائج والتوصيات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الخامس
## مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت " إلى معرفة دور مجالس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات" وسيتم مناقشة النتائج بالاعتماد على النتائج المستخرجة:

- **أظهرت النتائج وجود دور لمجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.**

ويعود السبب بالحصول على النتيجة المتوصل إليها أن مجلس الإدارة هو الهيئة التي لها الدور الفاعل والحيوي في اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير عمل الشركات من خلال إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي والتي تتأكد من الالتزام الشركات بتطبيق الاحكام والتشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الإدارة هي المسؤولة عن إتخاذ القرارات اللازمة لإدارة الشركة ووضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميهما وخدمة المجتمع المحلي، واتفقت نتيجة دراسة الحالية مع نتيجة دراسة دراسة العزي (٢٠٠٨) انه على مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات أن يأخذ دوره بالكامل في متابعة تقارير مراقبي الحسابات والقوائم الصادرة قبل المصادقة عليها من حيث مراعاة تطبيق القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق الصادرة من مجلس المعايير العراقي، واختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة فريد ( ٢٠١٤)، والتي توصلت إلى عدم تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على دور ركيزة الرقابة في الحد من تلك الممارسات، ويرجع ذلك لعدم الفصل بعدد معتبر من شركات العينة المدروسة ين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

- **أظهرت النتائج وجود دور التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات.**

ويعود السبب بالحصول على نتيجة المتوصل إليها أن المحاسب الذي يمتلك الخبرة العملية الكافية ومؤهلا علميا ويتمتع بسلوك أخلاقي لدى أعضاء مجلس الإدارة يسهم وبشكل كبير بتقديم معلومات كاملة وصادقة، من شأنها الحد من تدخل الجهات والأفراد في العمل المحاسبي، أو الإضرار بمصالح أطراف أخرى، ويذلل الصعوبات والمعوقات التي تواجه، وتجدر الإشارة أنه



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينتج عن المدقق الذي يمتلك المؤهل العلمي والخبرة الكافية ولديه حافز أخلاقي الثقة بأعضاء مجالس الإدارة ويحد من الغش والتلاعب، واتفقت نتيجة الدارسة الحالية مع دراسة العزي (٢٠٠٨)، واظهرت النتائج إن عدم استيفاء مراقب الحسابات القواعد المحاسبية يؤثر في بواعث الإدارة وبالاستمرار على السياسة المحاسبية المتبعة نفسها، واتفقت نتيجة الدارسة الحالية مع دراسة احمد (٢٠١٢) والتي توصلت إلى أهمية الاهتمام بتدريب المراجعين وتحفيزهم للحصول على الشهادات المهنية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الجودة بمكاتب المراجعة المصرية.

- **أظهرت النتائج وجود دور مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي للتقليل من التلاعب في أرباح الشركات.**

يعود السبب بالحصول على النتيجة المتوصل إليها لدور الكبير لمجالس الإدارة بتسهيل مهمة المدقق الخارجي من خلال تناول الإدارة بملاحظات المدقق الخارجي وأخذها بعين الاعتبار واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المذنبين، وتجدر الإشارة أن مجلس الإدارة يقلل من التلاعب ويسهل مهمة المدقق الخارجي من خلال إعطاءه تمثيلاً خطياً من الإدارة تؤكد فيه أنها أفصحت للمدقق الخارجي بكافة الحقائق المتعلقة بوجود أي تحريف أو تلاعب هي على علم به، وذلك نظراً لطبيعة التحريف والتلاعب والصعوبات التي يواجهها المدققون في اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية، واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة العزي (٢٠٠٨) وتوصلت الدراسة إلى إظهار قدرة إدارة الوحدات على استخدام الحرية المتاحة لها في تطبيق السياسات والطرائق المحاسبية على وفق ما تراه مناسباً لها وبما يحقق طموحها المستقبلية في تعزيز الثقة بالقرارات المهمة، واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة مطر والنعيمات ( ٢٠١٤) وكشفت الدراسة عن ضرورة تفعيل الدور الرقابي لكل من مراقبة الشركات وهيئة الأوراق المالية في مجال متابعة الشركات المتعثرة ثم بعد ذلك وهو الهم ضرورة إحالة المخالفين قواعدها إلى القضاء لينالوا جزاء الإهمال والتقصير، واتفقت نتيجة دراسة الحالية مع نتيجة دراسة حمدان وآخرون، ( ٢٠١٢) وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الإرباح.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **أظهرت النتائج وجود دور لاستقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات.**

ويعود السبب بالحصول على نتيجة المتوصل إليها أن استقلالية مجلس الإدارة يقلل من تدخل الإدارة في عمليات التقرير المالي ويعزز الشفافية مما يسهم في التقليل من التلاعب والغش، وكما لا بد من الإشارة أن استقلالية مجلس الإدارة يسهم بتحديد التشريعات في ظل تعاظم حالات التلاعب وممارسات الغش والجدير بالذكر أن استقلالية تمنح مجلس الإدارة قوة إشرافية للمجلس في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة العامة وتعظيم قيمة المنشأة، من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة. مما ينعكس إيجابا للحد من ممارسات التلاعب والغش. واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة يوسف، (٢٠١٢) وتوصلت الدراسة إلى انه، يؤثر وجود أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين إيجابياً في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية، واتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسةمطر والنعيمات، ( ٢٠١٤) وتوصلت الدراسة إلى تعزيز نظم الحكومة في تلك الشركات بما فيها التأكيد على تطعيم مجالس الإدارة بأعضاء مستقلين

- **أظهرت النتائج وجود أثر للجنة المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.**

يعود السبب بالحصول على نتيجة المتوصل إليها لدور لجنة المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة تسهم وبشكل كبير بتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات ويكمن ذك من خلال منح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل مستمر، وتحديد أحتياجات الشركة من الكفاءات وأسس اختيارهم، والجدير بالذكر أن الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى الشركة في التقرير السنوي، وتحديدا مكافآت أعضاء المجلس كل على حده يساهم في التخفيض من التلاعب في الأرباح، واتفقت النتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (٢٠٠٠) Dechow and Skinner وتوصلت الدراسة إلى: أن فهم حوافز الإدارة هو مفتاح لفهم الرغبة لممارسة إدارة الأرباح.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ملخص نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- وجود دور لمجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.
- وجود دور التأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضـــاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات.
- وجود دور مجالس الإدارة على تســهيل مهمة مدقق الحســابات الخارجي للتقليل من التلاعب في أرباح الشركات.
- وجود دور لاستقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات.
- وجود أثر للجنة المكافآت الصـــادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**التوصيات:**

بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بما يلي:

- ضـرورة تفعيل دور الرقابة الداخلية على عناصـر الأداء المالي في الشـركات الصـناعية الأردنية، حيث تعمل على حماية الاقتصاد الوطني من خلال كشف التلاعب وتقليل التلاعب في الإرباح وحماية موارد المؤسسة من الضياع والاختلاس والأخطاء.
- ضـرورة استجابة مجلس الإدارة بتغيير مدقق الحسـابات إذا تبين أن أحدى موظفي الشـركة المهمين قد عمل موظفا لدى شركة التدقيق.
- ضرورة استقلالية مجلس الإدارة للعمل على توفير تسهيلات حضور أي موظف في الشركة للمثول أمام اللجان المختصة لتزويدها بالمعلومات والإيضاحات.
- الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى الشركة في التقرير السنوي ، وتحديدا مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس يساهم في التخفيض من التلاعب في الأرباح.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة المصادر المراجع

## أولاً: المراجع العربية


- أحمد، سامح محمد رضا(٢٠١٢)" **أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية**، بحث منشور، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد٨ ، العدد٤.
- رياض، سامح محمد رضا (٢٠١٢) " **دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الإرباح – دراسة تطبيقية في شركات الأدوية المصرية**، بحث منشور، المجلة العربية للمحاسبة
- يوسف، علي (٢٠١٢) " **أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية**، بحث منشور، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد ٢٨، العدد ٢**
- الداعور، العابد جبر إبراهيم ، محمد نواف(٢٠٠٩) " **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية** " بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول .
- العزي، اسعد منشد محمد،(٢٠٠٨) " **مسوؤلية مراقب الحسابات في التأثير في بواعث الإدارة باختيار السياسات المحاسبية في ضوء النظرية الوضعية** " ، رسالة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .
- السرطاوي، عبد المطلب وآخرون (٢٠١٣)" **اثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح** "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية ما قبل الأزمة المالية العالمية"بحث منشور، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد ٢٧، العدد٤ .
- المومني، محمد عبدالله (٢٠٠٩) "**دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية في تعزيز فاعلية لجان التدقيق (دراسة ميدانية)**، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٢٥ العدد ١.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المشـــهداني، الفتلاوي، بشـــرى نجم، ليلى ناجي. (٢٠١٢). **المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشـركات واثر آليات الحوكمة في تخفيضـها**، بحث منشـور، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد٣٥،العدد٩٣
- لطفي، أمين السيد (٢٠١٠) " **المراجعة وحوكمة الشركات** "الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- غادر، محمد ياسـين. (٢٠١٢) محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفه، جامعه الجنان، لبنان.
- الشواورة، فيصل محمود(٢٠٠٩) قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، بحث منشور، مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٥، العدد٢، ص١١٩-١٥٥.
- هيئة الأوراق المالية (٢٠٠٨) دليل قواعد حوكمة الشـــركات المســـاهمة المدرجة في بورصة عمان.
- الرحيلي، عوض بن سلامة(٢٠٠٩) لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات-حالة السعودية، بحث منشور، مجلة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٢، العدد١، ص١٧٩-٢١٨
- أبو حمام، ماجد إسماعيل (٢٠٠٩) **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الشركات الفلسطينية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة.
- اللصـاصـمة، عبد العزيز والعوفي، بدر (٢٠٠٩) مسؤولية أعضـاء مجلس الإدارة عن التجارة المضـللة والخاطئة – دراسـة مقارنه، بحث منشور، **مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٥، العدد١، ص٣٣٩-٣٧٧**.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القضـاة، فياض(٢٠١٢) مسـؤولية مجالس إدارة الشـركات المسـاهمة العامة في القانون الأردني دراسة في مشروع قانون الشركات الجديد، ورقة بحث في ندوة مشروع قانون الشركات الأردني الجديد ٢٠١٢ لجنة الشـركات في نقابـة المحامين النظاميين، عمان- الأردن.
- البشير، محمد(٢٠٠٣،) كلمة افتتاحية لفعاليات المؤتمر العلمي المهني الخامس - جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، **مجلة المدقق، المجلد١٩ العدد٢، ص ٥٦-٥٧** .
- ناصـر الدين ، يعقوب عادل (٢٠١٢)، **الحاكمية وأبعادها والإصـلاح المجتمعي**، ورقة عمل مقدّمة إلى ملتقى الإصلاح المجتمعي الشامل هيئة الإغاثة الأردنية، الأردن- عمان
- حبوش، محمد جميل (٢٠٠٩) **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة.
- خليل، هاني محمد (٢٠٠٩) **مدى تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة.
- لطفي، أمين السـيد احمد،(٢٠٠٥) **"المراجعة الدولية وعولمة رأس المال"**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر.
- عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح محمد(٢٠٠٧)، **المراجعة الإدارية المتقدمة**، كلية التجارة – جامعة عين شمس- مصر.
- سليمان، محمد مصطفى(٢٠٠٨)، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر.
- الصبان ، محمد وسليمان، محمد مصطفى ،(٢٠٠٥) " **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** "، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر.
- يوسف، محمد طارق،(٢٠٠٣) " حوكمة الشركات، **مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرفية ،المجلد٣١، العدد٢٠.**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المومني، محمد عبدالله (٢٠٠٩) **"دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية في تعزيز فاعلية لجان التدقيق (دراسة ميدانية)**، بحث منشور، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد٢٥ ،العدد١،ص٤٧٧-٤٥٦

- البارودي، شريف محمد.(٢٠٠٢). **تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمركز المالي وأثر ها على جودة المعلو مات المالية بالقوائم المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعه عين شمس، المجلد٨،العدد١

- جهماني، عمر عيسى.(٢٠٠١)." **سلوك تمهيد الدخل في الاردن – درا سة ميدانية على الـ شركات المدرجة في بورصه عمان**، بحث منشور، المجلة العربية للمحا سبة، المجلد، العدد١

- إسماعيل، علي عبد الجابر.(٢٠١٠). **علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي**، رسالة ماجستير منشورة، جامعه الشرق الأوسط، عمان- الأردن

- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٤)، **حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ –التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر

- أحمد، سام محمد رضا(٢٠١٠)، **اكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية، معهد الإدارة العامة**، المكتبة الوطنية، الرياض- المملكة العربية السعودية

- ذنيبات، عمر.(٢٠٠٦). **تدقين الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية و الأنظمة والقوانين المحلية النظرية والتطبيقية**، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان

- الفار،عبد المجيد الطيب ( ٢٠٠٦ )،إدارة الأرباح: **أثر الحاكمية المؤسسية عليها وعلاقتها بالقيمة السوقية للشركة**، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،غير منشورة، عمان، الأردن.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شـــاهين، علي عبد الله أحمد.(٢٠١١). **إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصـــرفية** دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية،بحث منشور.
- المشـهداني، بشـرى و الفتلاوي، ليلى (٢٠١٢)، **المداخل المتعددة في قياس إدارة أرباح الشـركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضـها**، بحث منشـور، مجلة الإدارة والاقتصـاد، المجلد٣٥ ، العدد٩٣.
- النزلي، محمـد جمـال.(٢٠٠٩). **ركـائز منع التحريف والتلاعـب في القوائم المـاليـة المنشـورة الصـادرة عن الشـركات المسـاهمة العامة الأردنية**. رسـالة ماجسـتير. غير منشور. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا. عمان- الأردن.
- حمدان، علام محمد، مشـتهى، صـري ماهر، عواد، بهاء صـبحي(٢٠١٢)، **دور لجان التدقيق في اسـتمرارية الأرباح كدليل على جودتها**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٨، العدد ٣.
- فريد، أمينة فداوي(٢٠١٤)، **دور ركائز حوكمة الشـركات في الحد من ممارسـات المحاسـبة الإبداعية**، دراسـة عينة من الشـركات المسـاهمة الفرنسـية المسـجلة بمؤشـر SBF٢٥٠، المجلة الجامعة العدد السـادس عشـر- المجلد الأول. جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر.
- مطر، محمد عطيه، النعيمات، زيد جميل، (٢٠١٤)، **مدى اسـتجابة مجالس الإدارة في الشـركات المسـاهمة العامة المتعثرة لمعالجة مخاطر الأزمة المالية وتداعياتها**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٠، العدد ١، جامعة الشر الأوسط، عمان- الأردن.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانياً: المراجع الأجنبية


- Clikman، Paul M. August, (٢٠٠٣). "**Where Auditors Fear to Tread Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use High Beam Research**، PP. ٦٩-٧٨.
- Dechow، P.، and D. Skinner،.(٢٠٠٣) "**Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics، Practitioners، and Regulators.**" Accounting Horizons ١٤ (June.
- Hunton ، James & Robert Libby& Cheri Mazza،، (٢٠٠٦)" Financial Reporting Transparency and Earnings Management"، **the Accounting, Review. Vol. ٨٣ jssvw١. p p ٨٢ – ١٢٧.**
- justin y. jin,( ٢٠١٣). I**nvestor Attention and Earnings Management around the World**. AP Vol. ١٢ No. ٢ — PC vol. ١٢, no ٢ (٢٠١٣) pages ١٦٥–١٨٧.
- Michael John Jone(٢٠١١**): Creative accounting fraud and international accounting scandals**, John Willy & Sons, Inc, Canada, USA.
- Mohanram، Partha، (٢٠٠٣)**" How to manage earnings management**?"، Accounting World ، India ،.
- OECD, (٢٠٠٤). principles of corporate Governance ، **Organization for Economic Co-operation and Development**، oecd publications service، ، Paris – France.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Omar. Normah, Rashidah. Abdul Rahman, Bello. Lawal Danbatta and Saliza. Suleiman. (٢٠١٤). **Management disclosure and earnings management practices in reducing the implication risk**. Elsevier, Procedia - Social and Behavioral Sciences ١٤٥ ( ٢٠١٤ ) ٨٨ – ٩٦.
- Ortega، W.R. and Grant، G.H. (٢٠٠٣)، "**Maynard manufacturing: an analysis of GAAP-based and operational earning management techniques**"، Strategic Finance، pp. ٥٠-٦
- Parfet، W,(٢٠٠٠). "**Commentary. Accounting subjectivity andearnings management. A preparer perspective".** Accounting Horizons. ١٤،vol٤. pp٤٨١-٤٨٨.
- Reed، D,(٢٠٠٢). " Corporate Governance Reforms in Developing countries"، **Journal of business Ethics. No. ٣٧،vol٢**.
- Richardson، S.، R. G. Sloan، M. Soliman and I. Tuna،(٢٠٠١) **Information in Accruals about the Quality of Earnings"**، working paper، university of Michigan Business School.
- SChipper، Katherine and Linda Vincent(٢٠٠٣)،" **Earnings Quality**"، Accounting Horizons (١٧).
- Tangjitprom, Nopphon,(٢٠١٣). **The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Effect of Earnings Management. International Journal of Economics and Finance**; Published by Canadian Center of Science and Education Vol. ٥, No. ٣; ٢٠١٣ ISSN ١٩١٦-٩٧١X E-ISSN ١٩١٦-٩٧٢٨.
- VanPraag ، B. ،(٢٠٠١) "**Earnings Management : Empirical Evidence On Value Relevance and Income Smoothing**" Doctoral



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Dissertation Tenbergen Instituted Research Serves ، Nether Land.
- Yaping، Ning (٢٠٠٥) **The Theoretical Framework of Earnings Management**، structure theorie the management revenues، Canadian social science، vol١،No٣.
- Yaping، Ning، (٢٠٠٥). **The Theoretical Framework of Earning** Canadian Social Science، Vol.١٠ No.٣.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الملاحق



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الملحق رقم ( ١ )**

بسم الله الرحمن الرحيم

**كلية إدارة المال والأعمال**

**قسم المحاسبة**

**الدراسات العليا**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**
**بعد التحية ،،**

الاستبانه المعروضة بين أيديكم هي جزءاً من متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والموسومة (**دور مجالس الإدارة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في التخفيض من التلاعب في إرباح الشركات – دراسة ميدانية)** وتهدف هذه الاستبانه إلى استطلاع وجهه نظركم حول دور مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية في التخفيض من التلاعب في إرباح الشركات.

ولما يتوسمه الباحث فيكم من دراية وخبرة في موضوع الدراسة ، نأمل أن نحظى بمعرفتكم وخبرتكم في الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبانه مع أيه ملاحظات ترون أنها ضرورية قد تغني الدراسة، مع العلم أن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسريه تامة ، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي، ويحدونا الأمل في الحصول على اكبر قدر ممكن من العناية والدعم من فيض الخبرة التي تمتلكونها.

وان حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة سيؤدي وبلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع البحث ، وبالتالي مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والخروج بتوصيات لوضع الحلول لموضوع البحث.

**مع وافر الشكر التقدير لمساهمتكم الكريمة**

**المشرف**

**د.سيف عبيد الشبيل**

**جامعه آل البيت / قسم المحاسبة**

**الباحث طالب الماجستير**

**طارق محمد السرحان**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## جامعه آل البيت/ قسم المحاسبة

**القسم الأول :المعلومات العامة**

**يرجى التكرم بوضع إشارة ( ✓ ) في الفراغ بما يتناسب وإجابتكم**

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١)المؤهل العلمي | دبلوم ☐ | بكالوريوس ☐ | دبلوم عالي ☐ | ماجستير ☐ | دكتوراه ☐ |
| ٢) الخبرة العملية | أقل من ٥سنوات ☐ | من٥ إلى أقل من١٠سنوات ☐ | من ١٠إلى أقل من١٥ سنة ☐ | من ١٥ إلى أقل من ٢٠ سنة ☐ | ٢٠سنة فأكثر ☐ |
| ٣)المسمى الوظيفي | رئيس مجلس ادارة ☐ | مدير تنفيذي ☐ | نائب رئيس مجلس الادارة ☐ | عضو مجلس ادارة ☐ | أخرى اذكرها ..... ☐ |
| ٤) عدد الدورات أو المؤتمرات التي شـــاركت فيها بموضوع إدارة الأرباح | لاتوجد أي مشاركة ☐ | من١ إلى ٥ دورات ☐ | من ٦إلى ١٠ دورات ☐ | من ١١ إلى ١٥ دورة ☐ | ١٦دورة فأكثر ☐ |
| ٥) عدد الدورات أو المؤتمرات التي شـــاركت فيها بموضـــوع الغش والتلاعب في القوائم المالية | لاتوجد أي مشاركة ☐ | من١ إلى ٥ دورات ☐ | من ٦إلى ١٠ دورات ☐ | من ١١ إلى ١٥ دورة ☐ | ١٦ دورة فأكثر ☐ |
| ٥) الشهادات المهنية | JCPA ☐ | CMA ☐ | CFA ☐ | CPA ☐ | لا يحمل شهادة ☐ |
| ٦) التخصـــص العلمي | محاسبة ☐ | إدارة أعمال ☐ | تمويل ومصارف ☐ | اقتصاد ☐ | أخرى اذكرها ..... ☐ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الأولى:** لا تعمل مجالس الإدارة في تعزيز فاعلية الرقابة الداخلية للتخفيض من التلاعب في أرباح الشركات.

| ت | الفقرات | اتفق تماماً | اتفق | اتفق إلى حد ما | لا اتفق | لا اتفق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | يدرك مجلس الإدارة إن الرقابة الداخلية هي العملية التي يتم من خلالها التأكد من أن خطط المؤسسة تنفذ حسب ما اعد لها . | | | | | |
| ٢ | يعمل مجلس الإدارة على تعزيز عمل الرقابة الداخلية في حماية موارد المؤسسة من الضياع والاختلاس والأخطاء . | | | | | |
| ٣ | يساهم مجلس الإدارة في التأكيد من الالتزام بالقوانين والأنظمة وتوجهات الإدارة من خلال الرقابة الداخلية. | | | | | |
| ٤ | يعتمد مجلس الإدارة على الرقابة الداخلية في إظهار البيانات المالية والإدارية والإفصاح عنها بعدالة . | | | | | |
| ٥ | يسمح مجلس الإدارة لجهاز الرقابة الداخلية في تنظيم المنشأة لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات. | | | | | |
| ٦ | يعمل مجلس الإدارة على إعطاء الرقابة الداخلية صلاحيات في التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية. | | | | | |
| ٧ | يساهم مجلس الإدارة في توفر السرعه في نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف الانحرافات في حالة وجودها. | | | | | |
| ٨ | يرى مجلس الإدارة أن الرقابة الداخلية ترتبط بمجلس الإدارة مباشرة ولا تتبع للمدير المالي . | | | | | |
| ٩ | يرى مجلس الإدارة ان الرقابة الداخلية تعمل على حماية الاقتصاد الوطني من خلال كشف التلاعب وتقليل التلاعب في الإرباح . | | | | | |
| ١٠ | يرى مجلس الإدارة ان الرقابة الداخلية تعمل على إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة . | | | | | |
| ١١ | يعطي مجلس الإدارة جهاز الرقابة الداخلية صلاحيات عدم تسجيل معاملات مالية غير حقيقية. | | | | | |
| ١٢ | يحرص مجلس الإدارة على توفر القيم الأخلاقية والاستقامة في موظفي الرقابة الداخلية. | | | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الثانية:** لا يوجد دور للتأهيل العلمي والخبرة العملية والدافع الأخلاقي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات.

| ت | الفقرات | اتفق تماماً | اتفق | اتفق إلى حد ما | لا اتفق | لا اتفق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٣ | يوجد دور للتأهيل العلمي لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات | | | | | |
| ١٤ | يوجد دور للخبرة العملية لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات | | | | | |
| ١٥ | يوجد للقيم الأخلاقية لدى أعضاء مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات. | | | | | |
| ١٦ | يقوم جميع أعضاء مجلس الإدارة بتقديم إقرار خطي بما يملكونه هم وأزواجهم وأولادهم القاصرين والبالغين من أسهم الشركة وأسماء الشركات التي يملكون أسهماً وحصصاً فيها | | | | | |
| ١٧ | لا يجوز تقديم قروض نقدية إلى رئيس مجلس الإدارة أو أي من أعضائه وأصوله وفروعه وزوجه | | | | | |
| ١٨ | لا يجوز أن يكون لرئيس مجلس الإدارة أو احد أعضائه أو المدير العام أو أي موظف يعمل في الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو لحسابه | | | | | |
| ١٩ | يعمل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ورئيسها التنفيذي ومديرها العام على تبليغ مراقب الشركات فورا عند تعرض الشركة إلى "أوضاع مالية أو إدارية سيئة أو لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو حقوق دائنيها. | | | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الثالثة:** لا تعمل مجالس الإدارة على تسهيل مهمة مدقق الحسابات الخارجي لتقليل من التلاعب في أرباح الشركات.

| ت | الفقرات | اتفق تماماً | اتفق | اتفق إلى حد ما | لا اتفق | لا اتفق تماماً | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠ | يعمل مجلس الإدارة على تمتع مدقق الحسابات بالنزاهة والموضوعية والاستقلالية في عمله . | | | | | | |
| ٢١ | يساهم مجلس الإدارة على عدم وجود علاقة شخصية مع مدقق الحسابات. | | | | | | |
| ٢٢ | يعمل مجلس الإدارة على عدم وجود علاقة مالية مع مدقق الحسابات وإدارة المنشأة، وعدم إعطاء الهداية لمدقق الحسابات. | | | | | | |
| ٢٣ | يعمل مجلس الإدارة على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه مدقق الحسابات. | | | | | | |
| ٢٤ | يعمل مجلس الإدارة على خلق الثقة بالقوائم المالية لدى مستخدميها من خلال مدقق الحسابات وذلك بالإفصاح الكامل والالتزام بالشفافية والعرض العادل للقوائم. | | | | | | |
| ٢٥ | يطلب مجلس الإدارة على إعداد القوائم المالية من خلال مدقق الحسابات بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. | | | | | | |
| ٢٦ | يطلب مجلس الإدارة على أن يلتزم مدقق الحسابات عند قيامة بعملية التدقيق بالتشريعات والقوانين والانظمة السارية. | | | | | | |
| ٢٧ | يعمل مجلس الإدارة على أن يكون مدقق الحسابات الخارجي على معرفة كافية بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية. | | | | | | |
| ٢٨ | يحرص مجلس الإدارة على أن تكون مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات بمعرفة لجنة التدقيق. | | | | | | |
| ٢٩ | يستجيب مجلس الإدارة لتوصية مجلس الإدارة بتغيير مدقق الحسابات إذا تبين أن أحدى موظفي الشركة المهمين قد عمل موظفا لدى شركة التدقيق. | | | | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الرابعة: لا يوجد دور لاستقلالية مجالس الإدارة في التقليل من التلاعب في أرباح الشركات.**

| ت | الفقرات | اتفق تماماً | اتفق | اتفق إلى حد ما | لا اتفق | لا اتفق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٠ | تساهم استقلالية مجلس الإدارة إلى دعم استقلالية مدقق الحسابات الخارجي لتقليل التلاعب في أرباح الشركات. | | | | | |
| ٣١ | تساهم استقلالية مجلس الإدارة إلى إلى استقلالية الرقابة الداخلية لتقليل التلاعب في أرباح الشركات. | | | | | |
| ٣٢ | تساهم استقلالية مجلس الإدارة إلى الشفافية في إعداد التقارير المالية مما يؤدي لتقليل التلاعب في أرباح الشركات. | | | | | |
| ٣٣ | إن استقلالية مجلس الإدارة يساهم في تقيد الشركة لقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة | | | | | |
| ٣٤ | إن استقلالية مجلس الإدارة تحرص على قيام الإدارة والمدقق الداخلي بمراجعه القوائم المالية قبل إعداد التقارير السنوية. | | | | | |
| ٣٥ | إن استقلالية مجلس الإدارة تهتم بتوصيات لجان التدقيق المتعلقة بالتغيرات في التقديرات المحاسبية ومدى ملائمتها قبل اعتمادها. | | | | | |
| ٣٦ | إن استقلالية مجلس الإدارة تعمل على توفير تسهيلات حضور أي موظف في الشركة للمثول أمام اللجان المختصة لتزويدها بالمعلومات والإيضاحات. | | | | | |
| ٣٧ | إن وجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من خارج المنشأة يعزز استقلالية مجلس الإدارة. | | | | | |
| ٣٨ | إن استقلالية لجان مجلس الإدارة المتعلقة بالمكافآت والتعيينات والمراجعة والتدقيق تؤدي إلى التقليل من التلاعب في الأرباح | | | | | |
| ٣٩ | إن استقلالية مجلس الإدارة تعطي قوة للمجلس من الناحية الإشرافية ودور اكبر لأعضائه في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة المنشأة. | | | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرضية الخامسة: هل تؤثر لجنة المكافآت الصادرة عن مجلس الإدارة في التخفيض من التلاعب في أرباح الشركات**

| ت | الفقرات | اتفق تماماً | اتفق | اتفق إلى حد ما | لا اتفق | لا اتفق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤٠ | يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت في الشركة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل، ويكون اثنان منهم (بما في ذلك رئيس اللجنة) من الأعضاء المستقلين. | | | | | |
| ٤١ | تولي لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية التأكد من استقلالية الاعضاء المستقلين بشكل مستمر يساهم في التخفيض من التلاعب في الارباح. | | | | | |
| ٤٢ | قيام لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية بإعداد السياسة الخاصة بمنح المكآفات والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل مستمر يساهم في التخفيض من التلاعب في الارباح. | | | | | |
| ٤٣ | قيام لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولية بتحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم يساهم في التخفيض من التلاعب في الارباح. | | | | | |
| ٤٤ | قيام لجنة الترشيحات والمكآفات مسؤولية بإعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها، ومراجعتها بشكل سنوي يساهم في التخفيض من التلاعب في الارباح. | | | | | |
| ٤٥ | الإفصاح عن ملخص لسياسة المكافآت لدى الشركة في التقرير السنوي ، وتحديدا مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس يساهم في التخفيض من التلاعب في الارباح. | | | | | |
| ٤٦ | توصي لجنة الترشيحات والمكافآت بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام، كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية لتخفيض التلاعب في الارباح. | | | | | |

**وشكرا لحسن تعاونكم**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الملحق رقم (٢)

### اسماء المحكمين

| أسماء المحكمين | الرتبة | الجامعة |
|---|---|---|
| ١. جمال الشرايري | أستاذ | آل البيت |
| ٢. غسان المطارنه | أستاذ | ال البيت |
| ٣. سيف الشبيل | أستاذ مساعد | ال البيت |
| ٤. عودة بني احمد | أستاذ مساعد | ال البيت |
| ٥. نوفان عليمات | أستاذ مساعد | ال البيت |
| ٦. محمد الحدب | أستاذ مساعد | ال البيت |
| ٧. مهند نزال | أستاذ مشارك | آل البيت |
| ٨. ميشيل سويدان | أستاذ | اليرموك |
| ٩. أحمد العمري | أستاذ | اليرموك |
| ١٠. محمود قاقيش | أستاذ | اليرموك |
| ١١. زكريا عزام | أستاذ مشارك | الزرقاء الخاصة |
| ١٢. مصطفي الشيخ | أستاذ مشارك | الزرقاء الخاصة |
| ١٣. حمزة الموالي | أستاذ مساعد | الجامعة الامريكية / راس الخيمة |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**The Role of Boards of Directors in the Jordanian Public Listed Companies to Mitigate Earnings Management Practices**

**By: Tariq Mohammed Falah Al Sarhan**

**SuperVisor: Dr. seif obeid alshbiel**

## Abstract

This study aimed to explore the role of the boards of directors at Jordanian public shareholding companies on decreasing distortions in the profits of companies. In order to achieve the purposes of the study ، the researcher designed a questionnaire which consisted of ٥ dimensions (strengthening the effectiveness of internal auditing in decreasing distortions in the profits of companies ; academic qualification ، practical experience and ethical considerations among the members of the boards of directors and their relation to decreasing distortions in the profits of companies ; facilitating the mission of internal audits in order to decrease distortions in the profits of companies ; and the autonomy of the boards of directors and its relation to decreasing distortions in the profits of companies ; the rewards provided by the board of directors and their relation to decreasing distortions in the profits of companies) . the researcher used Likert five point scale for the purposes of assessing the attitudes of the participants of the sample of the study. The sample of the study consisted of ٢١٥ heads and members of boards of directors at Jordanian shareholding companies، who were chosen through random sampling method.

The results of the study showed the presence of a role of the boards of directors on supporting the effectiveness of internal auditing for the purpose of decreasing distortions in the profits of companies , in that it was



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

shown that (internal auditing , academic qualification، practical experience and moral motivation among the members of the boards of directors , facilitating the mission of the external audit ,the autonomy of the board of directors , as well as the rewards committee) have a role on decreasing the distortions in the profits of companies. Based on the results of the study، the study recommended the necessity of preparing the policy related to human resources، training at the company and monitoring its application by the committee of nominations and rewards، as well as reviewing it annually in order to contribute to decreasing distortions in the profits of companies.

**Keywords:** Board of directors، public shareholding companies،decreasing،distortions، profits.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com